PROVISIONAL
A/39/PV.58
16 November 1984
ARABIC

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد لوساكا	(زامبيا)
ثم :	السيد موشوتاس (نائب الرئيس)	(قبرص)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤]

(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/39/458 و Add.1)

(ب) مشروع القرار (A/39/L.15)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

84-64344/A

Digitized by UNOG Library

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ١٤ من جدول الاعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) مذكرة من الامين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/39/458 و Add.1) ؛

(ب) مشروع القرار (A/39/L.15).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للسيد هانز بليكس مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليقدم تقرير الوكالة لعام ١٩٨٣ .

السيد بليكس (المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : معروض على الجمعية العامة الآن التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٣ ، الذي يصف أنشطة الوكالة في ذلك العام . وفي هذا البيان ، سوف أكمل التقرير بالتعليق على التطورات التي وقعت في المجال النووي منذ الدورة السابقة للجمعية العامة . ان مهمتي الوكالة الرئيسيتين هما تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، والمساعدة في الجهود الرامية الى منع مزيد من انتشار الأسلحة النووية . وفي كلا المجالين ، فان المهام المحددة التي تقوم بها الوكالة مهام تقنية فهي تتصل ، على سبيل المثال ، بالتشغيل الآمن للمنشآت النووية ، والتصريف الآمن للنفايات النووية ، واستخدام التقنيات النووية في الزراعة ، والتحقق من كل ذلك ، واستخدام المواد الانشطارية . ولما كانت هذه المقاصد تمس الأهداف الأوسع مدى لامداد العالم بالطاقة ، وزيادة المواد الغذائية ، وتقدم الصناعة والمساعدة في الجهود الرامية الى تحديد الأسلحة ، فان أنشطتنا ، بالرغم من كونها أنشطة تقنية ، تستحوذ على قدر كبير من الاهتمام على المستويات الاقتصادية والسياسية .

في العام الماضي ، أدى الانكماش الاقتصادي والجهود الرامية الى توفير الطاقة الى استمرار انخفاض الطلب على الطاقة . ويتمثل أكثر آثار ذلك الاتجاه وضوحا في

Digitized by UNOG Library

انخفاض الطلب على النفط . ومما يجدر ذكره أنه رغم أن الطلب على الطاقة في العالم الصناعي يتضاءل بشكل عام ، لا يزال الطلب على الكهرباء آخذا في الارتفاع ، ومع ذلك لما كان هذا الطلب لم ينم - بأى حال من الأحوال - بالسرعة التي كانت متوقعة منذ عدد من السنين ، فقد ألغي أو تأجل العديد من الطلبيات للحصول على محطات توليد الكهرباء في بعض البلدان . ومن تلك المحطات كثير من محطات الطاقة النووية . ومع ذلك ، نظرا لأن هناك عددا متزايدا من المفاعلات النووية التي يبدأ تشغيلها في الوقت الحاضر أو في السنوات المقبلة ، فان هناك نموا ثابتا على الصعيد العالمي في انتاج الطاقة النووية ، التي بلغت ١٢ في المائة من جميع الطاقة الكهربائية المولدة عام ١٩٨٣ . وفي فرنسا تمثل الطاقة النووية بالفعل أكثر من ٥٠ في المائة من الطاقة الكهربائية ، وفي بلجيكا وفنلندا اكثر من ٤٠ في المائة ؛ أما في بلغاريا والسويد وسويسرا ، فانها تبلغ ٣٠ في المائة أو أكثر . ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في فرنسا الى ٧٠ في المائة وفي بلجيكا الى ٥٠ في المائة بحلول عام ١٩٩٠ .

تحاول الصناعة النووية ، مثلها مثل الصناعات الأخرى ، أن تتبع الطرق التي تجعلها أكثر كفاءة واقتصادا . ولم تذهب البحوث هباء . لقد لقيت الجهود الرامية الى خفض الزمن الذى يستغرق في البناء ، وبالتالي الحد من نفقات البناء بتنميط المنشآت النووية ، نجاحا في بلدان كفرنسا واليابان . كما أحرز تحسن ملحوظ في أداء منشآت الطاقة النووية ، على سبيل المثال في جمهورية المانيا الاتحادية واليابان . ويشير نظام معلومات مفاعلات القوى الذى يعمل بالحاسب الالي والتابع للوكالة ، الذى يقدم التحليل المنتظم للخبرة التشغيلية في الدول الأعضاء ، الى أن وقت التشغيل الفاقد خلال فترات التوقف المخططة أو غير المخططة قد خفض في بلدان عديدة . وهذا عنصر هام في اقتصاد المنشآت النووية ذات النفقات الرأسمالية المرتفعة .

يجرى النظر بشكل متزايد الآن في استخدام الطاقة النووية في مجال تطبيقات الحرارة المنخفضة ، حيث يمكن أن تكون بديلا للوقود المستخرج من باطن الأرض . ولقد بذلت جهود ملحوظة في العديد من الدول الأعضاء لتطوير المفاعلات النووية لانتاج

Digitized by UNOG Library

الحرارة أو للتوليد المشترك للحرارة والكهرباء . ومن مزايا هذه المنشآت أنها قد تساعد على خفض مشكلة تلوث الهواء الحالية في المدن .

وهناك تطور هام اساسي آخر ، تعمل على تشجيعه الوكالة ، هو أن أصحاب المصانع يبدون اهتماما بامكانية بناء منشآت نووية صغيرة أو متوسطة الحجم . ويمكن لهذه الأحجام أن تجعل تلك المنشآت مفيدة في البلدان النامية حيث تكون الشبكات الكهربائية غالبا أصغر من أن تستوعب القدرة الكبيرة لمنشآت تعمل بالطاقة النووية . وفضلا عن ذلك ، تبدو البلدان الصناعية أيضا مهتمة بهذا الطراز من المنشآت صغيرة الحجم .

ومن السابق لأوانه كثيرا التنبؤ بما سوف تسفر عنه هذه التطورات . ومع ذلك ، فانه من الأصوب حقا التنبؤ بأن الطلب على الكهرباء سوف يواصل الازدياد ، وأن الطلب على المنشآت النووية سيزداد مرة أخرى ، خاصة اذا ما أمكن خفض الزمن المستغرق في الانشاء عن طريق اجراءات منظمة ومبسطة ، وعن طريق التنميط وانتاج مكونات منشآت الطاقة في المصانع .

يستغرق اجراء التطبيقات على نطاق صناعي لأى تكنولوجيا تستحدث لانتاج الطاقة وقتا طويلا للغاية . ولا يزال العلماء والمهندسون يعملون لانتاج أجيال جديدة من مفاعلات الطاقة . وهناك نماذج متقدمة ، كالمفاعل سريع التوليد ، يجرى تشغيلها بالفعل في بعض البلدان ، وتجرى اقامتها في بلدان أخرى . وسوف تكون الخبرة المستفادة في هذه البلدان ذات فائدة للعالم كله . ولنجاح هذه النماذج اهمية بالنسبة لانتاج الطاقة في العالم مستقبلا . وعلى سبيل المثال اسمحوا لي أن اقول أن تشغيل مولد من هذا النوع يمكن أن يترتب عليه انتاج طاقة من كيلوغرام واحد من اليورانيوم اكثر ستين مرة مما تنتجه منشأة نووية تقليدية . وتوفر الوكالة محفلا يمكن أن يجرى فيه تبادل الخبرات المتعلقة بتطوير وتشغيل هذه المنشآت .

ويمكن للتعاون الدولي في مجال الالتحام النووى، أن يكون - في المستقبل البعيد - ذا أهمية قصوى ، حيث يمكن ان يوفر تطويع الالتحام النووى لتوليد الكهرباء للعالم

Digitized by UNOG Library

طاقة لا تكاد تحد . ومع ذلك ، مازال من المتعين اجراء المزيد من البحوث وكثير مـــن التطوير بكلفة باهظة للغاية . ويمكن للتعاون الوطني والسياسي ان يؤدي الى خفـــض هذه الكلفة ويحسن فرص تحقيق الالتحام النووي الحراري . ويقوم العلماء من الولايـــات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبلدان السوق المشتركة واليابان معا - تحت اشراف الوكالة - بدراسة الخطوة الكبرى المقبلة في مجال البحوث المتعلقة بالالتحام والتنمية . ويمكـــن أن يكون التعاون من أجل تسخير الطاقة المولدة من الالتحام للأغراض السلمية دليـــلا على رغبة الدول الكبرى في القيام بشكل مشترك بتقديم المفاتيح اللازمة لتوفير احتياجات الطاقة للعالم مستقبلا ، كما يمكن أن يظهر اقتناعها بأن التعاون الطويل الأجـــل والواسع المدى بينها أمر ضروري .

وأود ان انتقل الآن الى مسألة سلامة المنشآت النووية وتصريف النفايـــات المشعة ، واشتراك الوكالة في هذا المجال .

تقع المسؤولية عن السلامة النووية أساسا على عاتق كل حكومة بذاتها . ومع ذلك يمكن لتبادل الخبرات بين البلدان ان يكسب الكثير - وقد اكسب الكثير بالفعل . ويمكن تجميع الخطوط والمعايير الارشادية من الخبرة الجماعية بشكل يفضل تجميعها من خلفية وطنية محدودة . ويمكن للبلدان الصغيرة أن تستفيد من خبرة البلدان الأخرى الـــتي ظلت عاملة لوقت طويل في هذا المجال . كما أن التبادل والتجارة يمكن أن يكونـــا أكثر يسرا عندما تطبق جميع البلدان المعنية مبادئ ومفاهيم متشابهة .

Digitized by UNOG Library

وتتيح الوكالة محفلا يسمح بتبادل الخبرات ، ووضع معايير ومبادئ توجيهية متفق عليها دوليا . وقد زادت عمليات جمع المعلومات ، والخدمات الاستشارية في هذا المجال أيضا . وتظهر الدراسة العامة الثالثة السنوية عن السلامة النووية لعام ١٩٨٣ أنه لم يقع أى حادث اشعاعي يعرض حياة الانسان أو البيئة للخطر في أى محطة من محطات القوى النووية العاملة والتي يزيد عددها عن ٣٠٠ محطة .

وخلال عام ١٩٨٣ ، أرسلت الوكالة ، في مناسبات عديدة وبناء على طلب الحكومات ، أفرقة خبراء لدراسة سلامة تشغيل محطات القوى النووية ، وتحديد المشكلات الناجمة عن ذلك وطرق معالجتها ، وتقديم المشورة للسلطات المسؤولة في مجال السلامة النووية في البلدان التي زارتها أفرقة العمل . وقد اعتمدت الوكالة نظاما عالميا بالتعاون مع وكالة الطاقة النووية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، يكفل لها أن تأخذ علما بجميع الحوادث المتعلقة بالسلامة والتي تقع في محطات القوى النووية في العالم . ومن ثم تجرى الوكالة تقييما للحوادث المهمة التي وقعت ليفيد منه جميع مشغلي محطات القوى النووية .

وهناك توافق كبير للآراء في المجتمعات العلمية والتكنولوجية مفاده أن النفايات النووية يمكن استخدامها بطريقة آمنة ، كما يمكن التخلص منها بوسائل اصبحت متاحة لنا الآن دون حاجة الى تطورات تقنية جديدة . وهناك ثلاثة متطلبات ينبغي توافرها في أى نظام كيما يصبح مقبولا وهي : احترام التوصيات المتفق عليها دوليا بشأن الوقاية من الاشعاع ، وعدم تعريض الأجيال القادمة لمستويات اشعاعية أكثر مما يتقبله الجيل الراهن ، وتحمل الجيل الذى يستفيد من الطاقة النووية بعبء التصريف السليم لنفاياته النووية ، لا تركها للاجيال التي بعده .

ودور الوكالة في هذا المجال ، كما في القضايا الأخرى المرتبطة بالسلامة وحماية البيئة ، دور مركزى يفضي للتوصل الى توافق دولي للآراء بشأن المبادئ التوجيهية والمدونات والمعايير . وتبعا لتزايد الطلب على الطاقة النووية ستزداد كمية

Digitized by UNOG Library

النفايات التي ينبغي تصريفها . وبالاضافة الى ذلك ، هناك بعض المفاعلات التي توشك أن تنتهي مدة خدمتها ، وبالتالي يمكن لمشغليها الاستفادة من التوجيهات الدولية المتعلقة بازالة التلوث وباغلاق تلك المحطات النووية .

ويعتبر التخلص من النفايات ضعيفة الاشعاع عن طريق القائها في عمق المحيطات مسألة مثيرة للجدل ويدرسها الآن فريق خبراء شكلته الدول الأطراف في اتفاقية لنـــدن لاغـــراق النفايات . وبموجب تلك الاتفاقية ، يتعين على الوكالة أن تعيد تعريف النفايات الاشعاعية التي لا يجوز القاؤها في البحار . وسوف تنتهي الوكالة من اعادة تعريـــف تلك النفايات في عام ١٩٨٥ ، ثم يعرض عليه الأطراف المشاركة في اتفاقية لندن . وبغية الخروج بالتحديد الجديد والتوصيات ذات الصلة ، تعتمد الوكالة على المعرفة الجماعيـــة في علم المحيطات التي توصل اليها مجموعة الخبراء فيما بين الوكالات بشأن الأوجـــه العلمية للتلوث البحرى .

وفي حين ينظر الكثيرون الى سرعة نقل المعلومات العلمية والتكنولوجيـــة باعتبارها عاملا اساسيا في التنمية ، هناك فلسفة اخرى تشدد على الحاجة الى ما يسمى بالتكنولوجيا الملائمة ، أى التكنولوجيا التي تتفق مع طاقة استيعاب البلد المنتفع منها .

وفي بعض الأحيان ، تتعرض التكنولوجيا النووية للافتقار ، وتوصف بأنها تكنولوجيا "صعبة" و "متقدمة" ولا تلائم البلدان النامية لانها بالغة التقدم ، أو لأنها لا تستجيب للحاجات الأساسية . ويجرى تعامل الوكالة مع هذه المسائل بشكل مغاير . فاولا ، من المتعارف عليه أنه ينبغي أن يتاح لكل دولة أن تستخدم آخر ما توصلت اليه التكنولوجيـــا المتوافرة أفضل استخدام ، سواء كانت هذه التكنولوجيا "صعبة" أو "سهلة" ، اذا ما بررتها اعتبارات الكلفة والمنفعة ، وتوافرت الشروط الملائمة لاستعمالها ، أو كان بالامكان توفيرها . وفي حين تتصف محطات القوى النووية بالتعقيد ، وتتطلب مزيدا من الهياكل الأساسية المتقدمة ، ومزيدا من اليد العاملة المتخصصة ، واستثمار رأس مال يفوق مـــا تحتاج اليه المحطات التقليدية ، هناك بعض البلدان النامية التي تسمح أوضاعهـــا

Digitized by UNOG Library

باستعمال محطات القوى النووية منذ الآن . أما بعض البلدان النامية الأخرى ، فهي في وضع يسمح لها باستخدام الطاقة النووية في مرحلة لاحقة ، لكنها ترغب في البدء منذ الآن بالتمهيد لاستخدامها مستقبلا ، لأن فترات الاعداد بالغة الطول . وكلا المجموعتين يمكن أن تلقيا المساعدة من الوكالة في مجالات التخطيط ، وتنمية الهياكل الأساسية ، ولا سيما تدريب اليد العاملة .

ان غالبية البلدان النامية لن تستخدم الطاقة النووية في المستقبل القريب ، اما لنقص في هياكلها الأساسية أو في اليد العاملة ، أو لصغر شبكاتها ، أو توافر مصادر طاقة أخرى لديها . وبالنسبة لتلك البلدان ، يمكن أن تستخدم التقنيات النووية بشكل مفيد لانتاج المزيد من المواد الغذائية ، أو لتحسين الصحة . ولهذا ، يستخدم العديد من البلدان النامية الآن تقنيات اشعاعية لاحداث تغيرات هامة واساسية في انتاج المحاصيل المقاومة للأمراض . وتحسين نوعياتها وانتاج المزيد منها . وهناك الآن أكثر من ٣٠٠ محطة نباتية جديدة ، في خدمة المزارعين ، علما بأن اكثر من ١٠٠ منها موجودة في الصين وحدها . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، ينمو الأرز في تلك المحطات في مدة تقل عما يتطلبه نمو نفس النوع من الأرز بأربعين يوما ، كما يزيد محصول القمح وفول الصويا بنسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة .

وبعد أن أصبحت أولى تلك المحطات تعمل في نطاق تجارى لحفظ المواد الغذائية بالطريقة الاشعاعية في بعض البلدان الصناعية ، وبعض البلدان النامية ، أصبحت عمليات التشعيع تحظى باهتمام أكبر . وهذه التقنيات سوف تسمح بخفض الفاقد من المواد الغذائية ، وتسهيل تصدير المواد الغذائية مرتفعة الثمن القابلة للفساد .

وقد أبرزت أهمية استخدام النظائر المشعة والتقنيات النووية في مجالي التغذية والزراعة هذا العام عندما احتفلت منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة بالذكرى العشرين لانشاء القسم المشترك لتعزيز تلك الاستخدامات ، لا سيما في البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

ويتطلب استخدام النظائر المشعة والتقنيات النووية الأخرى في البلدان النامية اتخاذ اجراءات ملائمة للحماية من الاشعاعات . وتشكل معايير السلامة الأساسية للحماية من الاشعاعات التي وضعتها الوكالة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ووكالة الطاقة النووية ، نموذجا مشتركا لأنظمة حكومية عديدة . وبغية ادراج هذه المعايير في النظم الوطنية للدول الاعضاء ، وتدريب الموظفين المعنيين بالحماية من الاشعاعات على تنفيذها ، تقترح الوكالة الآن ارسال أفرقة استشارية في مجال الحماية من الاشعاعات ، بناء على طلب الدول الأعضاء .

ان بعض المجالات التي تستخدم فيها البلدان النامية التقنيات النووية بشكل متزايد مدرجة في برنامج الوكالة للتعاون التقني ، الذي زادت موارده من ٢١ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٠ الى ٣٥ مليون دولار امريكي في عام ١٩٨٣ . والحجم الاجمالي للأعمال التي قامت بها الوكالة لصالح البلدان النامية قد ارتفع من حوالي ٤٠ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٨٣ الى ما يزيد على ٦١ مليون دولار امريكي هذه السنة .

وبينما يظل نقل التقنيات النووية في مجالات كالزراعة محدودا بحدود توافر الموارد ، والحاجة لوضع تخطيطات مدروسة ، وبقدرة البلد المعني على الاستيعاب ، فان نقل التقنيات والمعدات التي يمكن أن تستخدم لانتاج المواد الانشطارية يجابه مشكلات خاصة فالبلدان التي تستطيع تقديم المحطات النووية أو الوقود النووي لا تفعل ذلك الا اذا اقتنعت بان ما تقدمه سوف يستخدم للأغراض السلمية فقط . وبعض التقنيات لا سيما اعادة المعالجة والاثراء ، قد تكون لها استخدامات مباشرة في القدرة على انتاج المواد المستخدمة في الأسلحة النووية ، ولهذا ، فان مقدمي هذه المواد يتحفظون ازاء نقل بعض أنواع هذه التكنولوجيا .

وكما نعلم ، اثار ذلك التحفظ بعض الاستياء في صفوف الدول المستوردة ، بما

Digitized by UNOG Library

فيها الـدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النوويـة لأن التحفظ لا يتماشـــى والالتزامات الواردة في المادة الرابعـة من المعاهـدة والتي تدعـو الى أقصـى تبادل ممكن في الأجهـزة ، والمواد والمعلومات العلميـة والتكنولوجيـة النوويـة للأغراض السلمية .

Digitized by UNOG Library

وفي حين أن فائض القدرة على الاثراء في العالم اليوم قد يكون أدى بالنظر الـــى تضاؤل الاهتمام باعادة المعالجة الى التقليل نوعا ما من أهمية ذلك كمشكلة عطيـــة ، فان الحاجة الى تأمين توافر امدادات الوقود والخدمات المستمرة لفترات طويلة لا تزال مشكلـــة من الناحية العملية في صناعة غالبا ما تعتمد على وقود مستورد وتكنولوجيا أجنبيـــة ، لا يزال عدد موردييها محدودا في الأسواق العالمية .

ان ضمانات الامداد هامة جدا للتخطيط للطاقة في أى بلد يرغب فـــي استخـــدام الطاقة النووية لتوليد جزء كبير من طاقته الكهربائية . فمثل ذلك البلد يرغب في تجنـــب ان تواجه صناعته وشعبه خطر عدم توافر امدادات كافية من الطاقة الكهربائية . ومن المفهوم ان ذلك البلد سيسعى للحصول على ضمانات تكفل له الاطمئنان الى أن الموردين الأجانب لن يغيروا سياستهم التصديرية ولن يلغوا عقود التوريد . وفي نفس الوقت ، فانـــه مـــن المفهوم أن الموردين الأجانب يسعون للحصول على ضمان مستمر بأن المستوردين سيحترمون التزاماتهم التي قطعوها على أنفسهم بعدم استخدام التكنولوجيا والمواد النوويـــة فـــي استحداث الأسلحة . ومنذ عام ١٩٨٠ ، سعت لجنة ضمانات الامداد التابعة للوكالـــة الدولية للطاقة الذرية الى التوفيق بين مصالح الطرفين . وفي حين انه أحرز تقـــدم فـــي بعض الأمور ، مازالت القضية الأساسية المتمثلة في التوفيق بين مصالح الطرفين ، على نحـــو يكون مقبولا لكليهما ، بدون حل . ولا تزال لجنة ضمانات الامداد توفر محفلا لهـــذا الحوار . وستشكل أعمالها واحدا من مدخلات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الـــى مؤتمـــر الأمم المتحدة لعام ١٩٨٦ المعني بتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .

ونحن نعلم أن نقل تكنولوجيا القوى النووية وأحكام خدمات دورة الوقود ستلقـــى مساعدة كبيرة ، لو توافر التزام من جانب الدولة المتلقية بعدم استحداث أسلحة نوويـــة أو أية أجهزة متفجرة نووية أخرى ، وقدمت دعوة تفتح بموجبها جميع مرافقها النووية لتفتيـــش دولي محايد . ويمكن تقديم هذا الالتزام اما على أساس ثنائي ، من خلال اتفاق للتعاون

Digitized by UNOG Library

النووى مع بلد آخر ، أو من خلال اتفاق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية . بيـــــد أن الغالبية الساحقة من الدول قدمت هذا الالتزام بانضمامها الى معاهدة عدم الانتشار أو الى اتفاق اقليمي ، كمعاهدة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية ـ معاهدة تلاتلولكـــو . وتقع على الوكالة الدولية للطاقة الذرية مسؤولية التحقق من هذه الالتزامات ، وذلك مـــن خلال نظام الوكالة للضمانات . وما هذا التحقق ، أولا وقبل كل شيء ، الا أحد تدابيـــر بناء الثقة . واذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن التحقق غالبا ما يكون قضية تعوق التقـــدم بشأن تدابير الحد من الأسلحة ، فان من المشجع ان الدول غير الحائزة للاسلحة النوويـــة الاطراف في معاهدة عدم الانتشار أو معاهدة تلاتلولكو على استعداد أن توفر لمنظمـــة دولية باستمرار معلومات مفصلة عن جميع المواد النووية التي قد تكون في اراضيها وتدعو تلك المنظمة للتحقق ، عن طريق التفتيش ، من أن تلك المواد لا يجرى تحويل مسارها . وهكذا اكتسبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية على خبرة قيمة ومكثفة في تقنيات وادارة التحقـــق الموضعـــي المنهجي ، الذى قد يكون مفيدا بالنسبة لأية اتفاقات تعقد مستقبلا للحد من الأسلحة .

ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تقوم بأى دور مباشر في مجال نزع الســـلاح النووى . ومع ذلك فانه مما يثير الاهتمام أن أربعا من الدول الخمس الحائزة للأسلحـــة النووية دعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق ضماناتها على بعض أنشطتها النوويـــة السلمية ـ وفي حالتين ، على جميع تلك الأنشطة . ويسرني أن أبلغ الجمعية العامة أننـــا انتهينا مؤخرا من التفاوض بشأن اتفاق مع الاتحاد السوفياتي عقب عرضه الطوعي لقبـــول اخضاع بعض مرافقه النووية السلمية لضمانات الوكالة . ان التحقق من الانشطة النووية فـــي الدول الحائزة للاسلحة النووية أمر لم يسبق له مثيل ، ويمثل في رأيي تطورا هاما للغايـــة ، حتى وان كان ذلك التحقق لا يزال قاصرا على وحدات مدنية منتقاة .

لقد انقضت أربعة عشر عاما على بدء نفاذ معاهدة عدم الانتشار وستة عشر عاما على بدء نفاذ معاهدة تلاتلولكو . وقد ساعدت هاتان المعاهدتان معا على ايجاد نظام لعدم

Digitized by UNOG Library

الانتشار ، ساعد في الواقع على منع المزيد من الانتشار الأفقي للأسلحة النووية . وعملا بهاتين المعاهدتين ، وسّعت الوكالة نطاق تطبيق ضماناتها توسيعا كبيرا ، كما أعربت الدول عن ثقتها في التأكيدات التي توفرها الضمانات .

وباقترابنا من المؤتمر الاستعراضي التالي لمعاهدة عدم الانتشار ، الذى سيعقد في عام ١٩٨٥ ، لا يسعنا الا أن نلاحظ الشعور بعدم الارتياح فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية الاطراف في المعاهدة . ومما لا شك فيه ان قرارها بالانضمام الى المعاهدة جاء نتيجة لتطابق ذلك مع مصالحها الأمنية . بيد انها انضمت على أمل ان يفضي انضمامها الى تعزيز المفاوضات بشأن تدابير فعالة تتصل بوقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى ، مما يعزز أمنها والأمن العالمي . وهناك شعور باحباط شديد في هذا المجال . وعلينا أن نأمل أن نشهد السنة القادمة ولو بداية تقدم محسوس في مجال نزع السلاح ، وكذلك مزيدا من الجهود لتوفير أقصى قدر ممكن من فرص الوصول الى تطبيقات التكنولوجيا النووية للاغراض السلمية ، ولا سيما تقديم مزيد من المساعدة الى البلدان النامية في هذا المجال . وعلى الرغم من التناقص العام ، الذى يؤسف له ، في الأموال المتاحة للمساعدة والتعاون التقنيين مع البلدان النامية ، فان النقل الدولي للتكنولوجيا في المجال النووى ازداد زيادة كبيرة وفقا لما نصت عليه المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار . ولا تزال الوكالة مستعدة لان تعمل كأداة لذلك النقل .

وقد عرضت أمانة الوكالة في الوثائق الأساسية المقدمة الى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار المزمع عقده ، مع خبرة الوكالة في تنفيذ ضماناتها وتوفير تعاون دولي شامل في المجال النووى ، بما في ذلك المساعدة التكنولوجية في الزراعة والطب والصناعة .

وأخيرا دعوني أذكر بعض الأمور المعروضة على الوكالة والتي تعتبر من شواغل الجمعية العامة أيضا ، وأعني بذلك عواقب الهجوم الاسرائيلي على مفاعل الابحاث النووى العراقي في عام ١٩٨١ ، والامكانيات النووية لجنوب افريقيا . لقد حث المؤتمر العام

Digitized by UNOG Library

للوكالة في دورته الاخيرة البلدين على قبول ضمانات شاملة لتخفيف المخاوف ، كل في منطقته ، من طبيعة برامجهما النووية . فاتخاذ خطوات ايجابية بشأن ضمانات الوكالة قد يفتح الباب في افريقيا والشرق الاوسط لانشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية . ولن يكون تقريري الى الجمعية صريحا ما لم أذكر انه على حين أن بعض جوانب هاتين المسألتين ، وعلى وجه الخصوص الجوانب المتعلقة بالضمانات ، تقع ضمن التزامات الوكالة بموجب ميثاقها التأسيسي ، فان النظر المستمر في الآثار السياسية الأوسع لهاتين القضيتين يفرض قيدا على منظمة معدة لتناول القضايا التقنية ، ويجتمع اعضاؤها في مؤتمر عام لمدة لا تزيد على اسبوع في السنة .

وهل لي أن اختتم كلمتي بتكرار ملاحظة أبديتها في افتتاح المؤتمر العام للوكالة هذه السنة . فقد أوضحت أن جميع أنشطة الوكالة تخدم هدفين بعينهما : تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، والمساعدة على منع المزيد من انتشار الأسلحة النووية . واذا ما زال شبح الانتشار الرأسي والافقي للاسلحة النووية ، فان التردد في قبول جميع الاستخدامات السلمية للذرة سيكون أقل مما هو عليه . وفي نفس الوقت ، فان الوصول الكامل الى الموارد الضخمة للطاقة لتوليد الكهرباء والحرارة والاستخدام في مجالات الزراعة والطب والصناعة سيساعد على تهيئة ظروف مفضية الى السلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اقترح ، ان لم يكن هناك اعتراض ، أن تقفل قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند الساعة ١٧/٠٠ اليوم .

تقرر ذلك .

تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد موشوتاس (قبرص)

Digitized by UNOG Library

السيد شاكر (مصر) : يسعدني أن أكون أول المتحدثين بعد البيان القيّم الذى ألقاه مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية الدكتور هانس بليكس الذى قدم فيه عرضا وافيا لنشاط الوكالة * .

لقد أتيحت لي الفرصة لأعمل عن قرب مع الدكتور بليكس لفترة امتدت لأكثر من عام خلال عامي ١٩٨٢ — ١٩٨٣ واني لأعتز كل الاعتزاز بهذه الفترة التي لمست خلالها مدى تفاني الدكتور بليكس في النهوض بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وايمانه العميق بدورها الرئيسي في تنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لصالح الجميع ، وتحت رقابة دولية فعالة .

ان وفد مصر يتمنى له كل التوفيق والسداد في أداء مهامه في هذا المجال الحيوى لرفاهية العالم وأمنه .

لست في حاجة الى التطرق لجميع جوانب التقرير السنوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى حاز على قسطه من الاهتمام والعناية خلال المؤتمر العام الأخير للوكالة في سبتمبر الماضي بفيينا حيث سنحت الفرصة لوفدنا في المؤتمر العام للاعراب عن موقفنا بالنسبة لأوجه النشاط المختلفة للوكالة .

اننا نود أن ننتهز هذه الفرصة ، فرصة بحث تقرير الوكالة A/39/458 في الجمعية العامة هذا العام لنركز على عدد محدود من الجوانب التي تستأثر على اهتمامنا خاصة بالنسبة للمرحلة الهامة القادمة . اننا مقدمون على المؤتمر الثالث لمراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية المتوقع عقده في آب/اغسطس — أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، ونحن على ثقة ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقوم بالتحضير له على أكمل وجه ، فهذا هو عهدنا بها في المؤتمرين السابقين لمراجعة هذه المعاهدة . واننا ننتهز هذه الفرصة لنؤكد من هذا المنبر ان مصر ، التي ستشترك لاول مرة في مؤتمر لمراجعة المعاهدة بوصفها طرفا بها بعد ما انضمت اليها في فبراير عام ١٩٨١ ، ستبذل قصارى جهدها لتجعل من

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موشوتاس (قبرص)

Digitized by UNOG Library

هذا المؤتمر تجربة مجدية وفعالة لدعم نظام حظر الانتشار الأفقي وللانطلاق نحو منع الانتشار الرأسي ولاثراء التعاون الدولي في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية دون عوائق أو قيود .

ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية تبذل جهدا مشرفا لاثراء التعاون التقني وتطبيق التقنيات النووية ، ولا يسعنا في هذا المجال الا أن نشكر الوكالة الدولية على دورها في تنفيذ المشروع الخاص باستئصال ذباب الفاكهة التوسطية في مصر وكذلك بالنسبة لدورها في تنفيذ مشروع التعاون التقني المشترك بين الوكالة ومنظمة الصحة العالمية لعلاج سرطان الرحم . وفي هذا المقام نطالب مرة أخرى بزيادة المساهمات الاختيارية لصندوق المعونة الفنية بما يمكنه من مواجهة الانشطة في هذه المجالات الحيوية وخاصة بالنسبة للدول النامية . ونود في هذا الصدد أن نقدم خالص الشكر ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها الدكتور بليكس لايجاد مصادر اضافية لتمويل برامج المعونة الفنية للدول النامية .

كما اننا ننتهز هذه الفرصة لنرحب بالدراسة التي أعدتها هيئة التفتيش المشتركة عن انشطة الوكالة في مجال المساعدات الانمائية والتي تضمنت عددا من التوصيات من أجل زيادة فعالية الخدمات التي تقدمها الوكالة الدولية للدول النامية .

وقد أسعدنا الاهتمام الذى أولته الوكالة الدولية لهذه الدراسة خلال المؤتمر العام الأخير للوكالة في أيلول/سبتمبر الماضي ، واستعدادها للاستفادة من هذه التوصيات . ان التعاون التقني وتطبيق التقنيات النووية ليس نهاية المطاف ، فهو في كثير من الاحيان بداية الطريق نحو الشروع في برامج طموحة للاستثمار في القوى النووية . وفي هذا الصدد ، تواجه الدول النامية مشاكل عديدة من بينها مثلا تفاقم مشاكل التمويل والتي أشير اليها في التقرير السنوى للوكالة الدولية . انه لابد من التفكير جديا في ايجاد حل لهذه المشاكل في اطار من التعاون الدولي البنّاء . ولعلنا نقتدى بالتقدم الذى أحرزته لجنة ضمان الامداد بالوكالة الدولية في معالجة آليات الطوارئ والمساندة وكذلك بالنسبة لصياغة مبادئ التعاون الدولي في ميدان الطاقة النووية .

Digitized by UNOG Library

أما بالنسبة للشق الآخر من مهام الوكالة ، ألا هو تطبيق نظام الضمانات ، فقد لاحظنا ازدياد نشاط الوكالة في هذا المجال دون اخلال بفعالية هذا النظام ، بل لقد أسعدنا ما جاء بالتقرير السنوى للوكالة من أن فعالية ضمانات الوكالة قد تزايدت في عام ١٩٨٣ .

ان الدور الهام الذى تقوم به الوكالة في تطبيق الضمانات بالنسبة لمعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية ومعاهدة تلاتلولكو يؤهلها للقيام بدور ماثل ليس فقط بالنسبة لانشاء مناطق أخرى خالية من الاسلحة النووية مثل المنطقة التي ننادى بانشائها في الشرق الاوسط بل وكذلك بالنسبة للرقابة على تنفيذ اتفاقات دولية في مجالات نزع السلاح والرقابة على التسلح مثل وقف انتاج المواد الانشطارية للاغراض العسكرية .

ان خبرات الوكالة الطويلة في مجال الضمانات بمثابة ثروة يجب الاستفادة منها عندما تتوفر الارادة السياسية لاتخاذ خطوات ملموسة وجدية في حقل نزع السلاح وخاصة نزع السلاح النووى . ان مثل هذه الخطوات ستدعم من نظام منع الانتشار التي ساهمت الوكالة الدولية في بناء صرحه .

اسمحوا لي الآن أن أقدم باسم استراليا والجمهورية الديمقراطية الالمانية مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/39/L.15 بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٣ ويتألف مشروع القرار من ديباجة من سبع فقرات ، ومنطوق من أربع فقرات .

ان الفقرتين الاولى والثانية من الديباجة ذاتا طابع اجرائي ، حيث تحيطان الجمعية العامة علما بتقرير الوكالة المقدم الى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة وببيان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذى يتضمن معلومات تضيف الى ما تضمنه التقرير السنوى للوكالة .

وتسلم الفقرة الثالثة من الديباجة بأهمية عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشجيع استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، كما هو منصوص عليه في نظامها الاساسي ، وعلى زيادة تحسين برامجها للمساعدة التقنية لصالح الدول النامية .

Digitized by UNOG Library

وتؤكد الفقرة الرابعة من الديباجة على أهمية عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ أحكام الضمانات في معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات الدولية التي تستهدف تحقيق أهداف مماثلة ، وكذلك العمل قدر امكانها على ضمان عدم استخدام المساعدة التي تقدمها الوكالة او التي تقدم بناء على طلبها أو تحت اشرافها او مراقبتها بطريقة تدعم أى غرض عسكرى ، كما هو مذكور في المادة الثانية من نظامها الاساسي .

أما الفقرة الخامسة من الديباجة ، فتسلم بأهمية عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال السلامة النووية ، مما يزيد بالتالي من ثقة الجمهور بالطاقة النووية . وتشير الفقرة السادسة الى ان عام ١٩٨٤ يوافق الذكرى العشرين لقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الاغذية والزراعة بانشاء شعبة استخدام النظائر المشعة والاشعاع الذرى في تطوير الاغذية والزراعة .

كما ان عام ١٩٨٤ يوافق الذكرى العشرين لانشاء المركز الدولي للفيزياء النظرية بتريستا . واخيرا فان الفقرة السابعة من الديباجة تشير الى بعض القرارات التي اصدرها المؤتمر العام الاخير للوكالة في ايلول/سبتمبر الماضي .

واسمحوا لي هنا أن أشير الى خطأ ورد في المشروع الذى أقدمه اليكم اليوم ، واسمحوا لي أن اقرأ ذلك بالانكليزية في الفقرة الاخيرة من الديباجة .

(تكلم بالانكليزية)

ينبغي أن تعدل الصياغة بعد GC(XXVIII/RES/439 لترد على النحو التالي " كما اعتمدها المؤتمر العام " .

(واصل كلمته بالعربية)

وهذه صياغة مماثلة تماما للصياغة التي وردت في قرار العام الماضي .

Digitized by UNOG Library

أما بالنسبة لمنطوق مشروع القرار ، فالفقرة الأولى تحيط علما ، كما جرت العادة ، بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

كما تؤكد الفقـــرة الثانيـة علـى ثقـة الجمعيـة العامـة فـي دور الوكالـــة الدوليـــة للطاقـــة الذريـة فـي استخـدام الطاقـة النوويـة فـي الأغراض السلميـة . أما الفقرة الثالثة من المنطوق ، فهي مكرسة للمسائل الموضوعيـة الـخاصـة بأنشطـــة الوكالة . فهي تحث جميع الدول على أن تبذل أقصى جهودها من أجل التعـــاون الدولي الفعال والمنسجم في تنفيذ عمل الوكالة ، وفقا لنظامها الأساسي ، ومن أجـل تشجيع استخدام الطاقة النووية وتسخير العلم والتكنولوجيا النوويين للاغراض السلميـــة ، ومن أجل تعزيز ما يقدم الى البلدان النامية من مساعدة تقنية وتعاون ، ومن أجل كفالة فعالية نظام الضمانات لدى الوكالة ، ومن أجل تعزيز السلامة النووية .

وكما جرت العادة ، فان الفقرة الاخيرة من المنطوق ترجو من الأمين العام أن يحيل الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وثائق الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة المتصلة بأنشطة الوكالة .

في النهاية ، أود أن أعرب ، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار ، عن اقتناعهم الكامل بأن مشروع القرار المقترح يشكل أساسا بنّاء ومتوازنا الى حد كبير من أجـــل مواصلة التطوير الايجابي لعمل هذه الوكالة في جميع الاتجاهات الأساسية لأنشطتها .

ويحدونا الأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار المطروح أمامها بدون تصويت .

السيد بتروفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيـــة) (ترجمة شفوية عن الروسية) : استمع وفد الاتحاد السوفياتي بانتباه كبير الى بيـان السيد بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما درس التقرير السنـوى للوكالة عن عام ١٩٨٣ .

واذ يقرأ المرء تقدير أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٨٣ ، فانـه يتعذر ألا نشعر بالمفارقة المرتبطة بتأثير العامل النووى على العلاقات الدولية الراهنة

Digitized by UNOG Library

وهو عامل يضفي طبيعة خاصة على مجمل نشاط الوكالة . فمن جانب ، يتيح استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية فرصا لا تنفد لحل الكثير من المشاكل التي تواجه البشرية اليوم . ومن جانب آخر ، من المستحيل ألا ندرك أن الطاقة النووية تستخدم بمعدل يزداد زيادة مخيفة للغاية لاستحداث وسائل أكثر تطورا وتقدما للدمار الشامل . وعلاوة على ذلك ، لا يتهدد ذلك الخطر الدول التي تجر لخوض غمار مواجهة بالقذائف النووية فحسب ، بل ويهدد جميع البلدان والشعوب دون استثناء والحياة على الأرض ذاتها .

ولم يسبق من قبل أن تصاعد سباق التسلح المحموم تصاعدا بمثل الحدة التي نشهدها حاليا . وسيتعاظم خطر وقوع كارثة نووية بدرجة كبيرة اذا تواكب الازدياد التدريجي للأسلحة النووية على كوكبنا ، مع توصل بلدان جديدة لحيازة تلك الأسلحة . فسيؤدى ذلك الى زعزعة خطيرة لاستقرار الوضع العالمي وتعاظم الخطر النووى وتصعيد سباق التسلح النووى ، وخاصة في حالة ظهور الأسلحة النووية في مناطق تتصف بدرجة عالية من الخطر العسكرى .

وفي هذا الخصوص ، تثير الطموحات النووية لبلدان كجنوب افريقيا واسرائيل وباكستان قلقا بالغا . وفي مثل هذه الظروف يعتبر منع انتشار الأسلحة النووية عاملا هاما في تجنب التهديد النووى وضمان السلم والأمن الدوليين . بيد أن ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية مهمة صعبة . وينبغي للجهود المبذولة لتحقيق ذلك أن تأخذ في الحسبان المصالح المختلفة للدول ، الكبيرة والصغيرة ، المتقدمة والناميـة ، والحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية . بيد أننا على اعتقاد راسخ بأن ما يفوق كل تلك المصالح أهمية ، ويعلو على كل الاعتبارات باعتباره أهم العوامل التي تتيح التغلب على المفارقة الخطرة لعصر القذائف النووية ، هو استخدام الطاقة النووية لأغراض البناء لا لتدمير الحضارة على الأرض .

وهذه هي وجهة النظر التي ينبغي أن ننظر منها الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم الانتشار الذى ينبني عليها . فخلال الـ ١٤ عاما التي انقضت

Digitized by UNOG Library

منذ وجودها ، برهنت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أنها اتفاقية ذات أهمية كبرى . فهي صك من أهم الصكوك الدولية يحدد التزام الدول بالعمل على تجنب نشوب حرب نووية ، ويرسي الأساس القانوني الدولي للجهود الجماعية في ذلك المجال . ومن الجدير بالذكر أن تلك المعاهدة أكثر المعاهدات الدولية القائمة الرامية الى كبح جماح سباق التسلح ، شمولا وعالمية . فالمعاهدة توحّد في ذلك المجال بالفعل ما يزيد على ثلاثة أرباع دول العالم . وخلال السنوات القليلة الماضية وحدها انضمت اليه بلدان كأوغندا وبابوا غينيا الجديدة وفييت نام ومصر وعدد من البلدان الأخرى . ونحن نرحب بانضمام دول جديدة الى المعاهدة .

وجنبا الى جنب مع ازدياد عدد الدول الأطراف في المعاهدة ، توجد مهمة بالغة الأهمية يؤدى قيامنا بها الى أن نضمن ألا تنجر دول أخرى الى المواجهة النووية الخطرة ، اذا ما وقعت ، وألا تصبح الوسائل المؤدية لنزع السلاح النووى أكثر تعقيدا مما هي عليه . ومن الواضح أن مصالح الأمن العالمي ، والالتزام الدقيق بنظام عدم الانتشار وتعزيزه ، يمكن تحقيقهما باتخاذ تدابير عملية للحد من سباق التسلح النووى والتوصل الى نزع السلاح النووى طبقا للمادة ٦ من المعاهدة .

والاتحاد السوفياتي ، بوصفه دولة نووية يعي وعيا تاما مسؤوليته تجاه مصير العالم ، ويبذل كل ما في وسعه لاقامة حاجز معنوى وسياسي ومادى يمكن الاعتماد عليه في مواجهة التهديد النووى . ومن الأسباب بالغة الاهمية ومما يعتبر مسألة مبدأ ، في رأى الاتحاد السوفياتي أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بمعايير محددة في العلاقات طبقا لما اقترحه السيد قسطنطين تشيرنينكو رئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الأعلى والأمين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي . وتلك معايير نجدها طبيعية تماما في ضوء هدف السلم . ومن ثم يكون منطقيا أن نقترح أن تجعل البلدان التي تتحمل بمسؤولية خاصة عن الحفاظ على السلم تجنب نشوب الحرب النووية هدفا رئيسيا من أهداف سياستها الخارجية .

Digitized by UNOG Library

ولقد ضرب الاتحاد السوفياتي مثلا على حسن النوايا عن طريق التزامه بألا يكون البادئ باستخدام الأسلحة النووية . ونعتقد ، أن ذلك يدعم بصورة ملموسة أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أيضا . ويمثل التزام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بألا تكون أى منها البادئة باستخدام الأسلحة النووية خطوة هامة صوب استبعاد امكانية نشوب حرب نووية .

يعتقد الاتحاد السوفياتي أن الوقت قد حان لوقف عملية انتاج الأسلحة النووية بالجملة . ومن الخطوات البسيطة والفعالة في ذلك الاتجاه ، تجميد جميع الترسانات النووية ، وأولا وعلى وجه الخصوص ترسانات الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ويحبذ الاتحاد السوفياتي استئناف واستكمال المفاوضات الثلاثية السابقة بشأن الحظر الشامل والتام لتجارب الأسلحة النووية وفرض حظر نهائي على اجراء تلك التجارب . كما نقترح أيضا التصديق على المعاهدات السوفياتية الأمريكية التي وقعت في عام ١٩٧٤ و ١٩٧٦ حول الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية والتفجيرات النووية للأغراض السلمية .

Digitized by UNOG Library

لقد عقد الاتحاد السوفياتي العزم بشكل قاطع على الحد من الأسلحة النووية وتخفيضها على أساس مبدأ المساواة والأمن المتكافئ حتى يحين الوقت الذى يقضى فيه على تلك الأسلحة قضاء تاما . واذا ما أبدت البلدان الأخرى الحائزة للأسلحة النووية مثل ذلك التصميم ، سيمكن البدء في العمل صوب نزع السلاح النووى فورا . ونود أن نسجل مشاركتنا التامة في القلق الناجم عن عدم احراز تقدم في مجال نزع السلاح النووى .

ونعتقد في الوقت ذاته أن ذلك القلق ليس حجة للتقليل من أهمية معاهدة عدم الانتشار التي أسهمت فعلا اسهاما كبيرا في الحد الفعلي من التهديد النووى . ومن الضرورى في هذا الصدد أن نؤكد على أن النتائج الايجابية التي تحققت في مجال منع الانتشار النووى تدعم وتكمل الجهود الرامية الى عكس اتجاه سباق التسلح النووى . وهناك حاجة دائمة الى زيادة الجهود في كل من هذين المجالين . ولا جدوى من المحاولات التي تزعم أن احراز التقدم في مجال منهما شرط مسبق لتحقيق التقدم في المجال الآخر اللهم الا جعل العملية برمتها أكثر صعوبة .

وازاء حالة العلاقات الدولية الراهنة وما هي عليه فعلا من التعقيد ، نجد أن هناك حاجة أكثر من ذى قبل لا الى الربط بين المشاكل ؛ بل الى النفاذ عبر سلسلة كاملة من المشاكل الدولية وحلها ، حتى نصل في ذروة تلك السلسلة الى تفادى الحرب النووية . والاعداد للمؤتمر الاستعراضي الثالث المعني بفعالية المعاهدة والمقرر عقده في عام ١٩٨٥ له أهمية خاصة في الوقت الحاضر . فنحن نعتقد أن ذلك المؤتمر يجب أن يعد له بعناية لكي نضمن أنه سيمثل مرحلة جديدة في مجال دعم نظام عدم الانتشار ، وسوف نبذل كل ما في وسعنا لكي نضمن أن يسفر عن نتيجة ايجابية . والاتحاد السوفياتي مستعد للدخول في أوثق تعاون مع الدول الأخرى لضمان انجاح المؤتمر ، وهو يعلق أهمية كبيرة على اشتراك الوكالة الدولية للطاقة الذرية النشط في تلك الاستعدادات وفي المؤتمر ذاته كمحفل دولي هام .

وفي سياق التطوير واسع الانتشار للطاقة النووية في أنحاء العالم . نعتبر انه من العناصر ذات الأهمية الكبرى أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتنفيذ مهمتها

Digitized by UNOG Library

ذات الشقين ونعني بها زيادة تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية والنهوض بالتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية . وثمة حاجة في هذا الصدد للعمل على ادخال مزيد من التحسينات على نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتقوية القاعدة التكنولوجية للنظام وتحسين آلية التحقق . وقد برهنت الخبرة المكتسبة في مجال تطبيق ضمانات الوكالة على مدى السنوات التي عمل أثناءها بمعاهدة عدم الانتشار ، بشكل مقنع على أن عمل جهاز الرقابة لا ينتهك بحال من الأحوال الحقوق السيادية للدول ولا يعوق بحال أنشطتها السلمية في المجال الذرى . ونحن نرى فيما يتعلق بزيادة فعالية رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أن تركز الوكالة جهودها على الضمانات ، وفي المقام الأول على تلك المجالات التي تنطوى على أكبر خطر لتحويل المواد النووية لصنع أسلحة نووية . وفي هذا الصدد ، تثار أيضا مشكلة زيادة فعالية رقابة الوكالة في الدول التي تقف على حافة العتبة النووية ولاسيما تلك التي لم تنضم بعد الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ولقد واتتنا الفرصة فعلا لكي نؤكد من فوق هذه المنصة على الطابع الفريد لأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، التي تعد الجهاز الدولي الوحيد من نوعه الذى يقوم بنشاط رقابي في أحد مجالات الحد من الأسلحة النووية . وعندما نبحث في امكانيات انشاء آليات للتحقق من الالتزام بالاتفاقات المستقبلة في مجال نزع السلاح ، يتطلع كثيرون الى الخبرة الضخمة التي اكتسبتها الوكالة . ويعتقد الاتحاد السوفياتي أيضا انه في ضوء التدابير الخاصة بنزع السلاح النووى ، نستطيع أن نستفيد من خبرة الوكالة في مجال الرقابة بصفة خاصة . وقد قدم الاتحاد السوفياتي وسيواصل تقديم تأييده القلبي للوكالة في القيام بوظائفها التي تهدف الى ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية .

كما نؤيد أمانة الوكالة أيضا في مهمتها الرامية الى تطوير نظام الضمانات وتنظيم أنشطة قسم الضمانات . وتخطط بلادنا لتخصيص زيادة قدرها ٨٠٠ ٠٠٠ روبل لانجاز العمل في البرامج الرامية الى تعزيز ضمانات الوكالة علميا وتقنيا . وبذلك يصل مجموع المبالغ المخصصة لبرنامج الضمانات في الفترة من ١٩٨٣-١٩٨٥ الى ٢ ٢٠٠ ٠٠٠ روبل .

Digitized by UNOG Library

وتمشيا مع رغبات دول غير نووية كثيرة ،أبدى الاتحاد السوفياتي استعداده لوضع جزء من أنشطته النووية السلمية الخاصة تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية كبرهان على حسن نيته . ونحن نفعل ذلك واضعين في أذهاننا تدعيم الثقة بين الدول النووية وغير النووية وتعزيز سلطة الوكالة وادخال مزيد من التحسينات على نظام ضماناتها . وقد أجريت مع أمانة الوكالة مفاوضات بشأن عقد اتفاقات مناسبة ، ويتسنى التوصل من خلال تلك المفاوضات الى مشروع اتفاق .

وتلقى مجالات أخرى من أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية تأييدا نشطا داخل الاتحاد السوفياتي . ففي لجنة ضمانات التوريد نشجع انشاء نظام دولي لمثل هذه الضمانات ، ونحن واثقون من أن اعتراف جميع أعضاء اللجنة بالعلاقة الوثيقة القائمة بين نظام موثوق به لتأمين عدم انتشار الأسلحة النووية وضمانات التوريد النووى على أساس طويل الأجل ومضمون يعتبر من أكثر العناصر أهمية لنجاح اللجنة .

ينبغي أن ينظر الى تدابير دعم نظام عدم الانتشار وانشاء نظام يضمن التوريد النووى بروح من التعاون والحوار على قدم المساواة لا بروح المجابهة أو التركيب التراكمي لمصالح البلدان المختلفة . وهذا هو التعاون الدولي الأصيل الجاد المثمر في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية .

وينظر الاتحاد السوفياتي نظرة ايجابية الى الدور الذى قامت به الوكالة في وضع اتفاقية عن الحماية المادية للمواد النووية . ونحن نحبذ العمل السريع بهذه الاتفاقية وانضمام أكبر عدد ممكن من الدول اليها لأننا نعتبرها صكا دوليا قانونيا هاما سيساعد أيضا على تفادى انتشار الأسلحة النووية . ومن الضرورى أن يكون جميع أطراف الاتفاقية ـ أو ، بالأقل ، غالبيتهم من البلدان التي تمارس الشحن الدولي للمواد النووية أو تلك التي تمر مثل تلك الشحنات بأراضيها .

Digitized by UNOG Library

ويود الوفد السوفياتي أن يؤكد بصفة خاصة على أن التعزيز المستمر لنظام منع الانتشار مجال واحد فحسب من المجالات الهامة في النضال ضد التهديد النووى . ونحن نعتقد أن هناك عاملا آخر على جانب كبير من الأهمية هو أنه لا يمكن ضمان تعاون مثمر حقيقي من أجل استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية الا من خلال نظام شامل ودائم لمنع الانتشار . وكلما قل خطر الحرب الذرية اتسعت الآفاق أمام ذلك التعاون ، وازدادت الموارد المادية والبشرية التي يمكن توفيرها من أجل تحقيق الأهداف الخلاقة باستخدام الطاقة النووية . ونستطيع أن نتصور الفرص الحقيقية التي لا تنتهي من أجل حل كثير من المشاكل التي تواجه البشرية .

Digitized by UNOG Library

منذ ثلاثين سنة لا أكثر ، في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٥٤ ، قامت منشأة القوى الكهربائية الذرية " اوبنسك " لأول مرة بتغذية شبكة الطاقة في موسكو بالقوى الكهربائية ، وأرست بذلك الاساس لاستخدام مصدر جديد من مصادر الطاقة الكهربائية . ومنذ وضعت الطاقة المنتجة من انشطار ذرة اليورانيوم تحت تصرف الانسان للأغراض السلمية البناءة ، انتقلت الطاقة النووية في بلادنا وفي عديد البلدان الاخرى من مرحلة أساسية من البحوث والتجارب الى مرحلة باتت فيها تلك الطاقة قطاعا سريع التطور من اقتصادنا . وقد وقعت تطورات سريعة متزامنة لاستخدام الطاقة النووية في الصناعة وفي الزراعة وفي الدراسات العلمية . وبدأت تقنيات الطب النووى تحتل مكانها لتطوير الادوات الكلينيكية والتشخيصية والعلاجية .

يشترك الاتحاد السوفياتي بشكل فعال في التعاون الدولي في هذا المجال ، سواء على المستوى متعدد الاطراف أو الثنائي . وسوف يسر الاتحاد السوفياتي ان يقوم - مع بلدان اشتراكية اخرى اسهمت بالفعل في تعاون لم يسبق له مثيل في اطار مجلس التعاضد الاقتصادى - باشراك جميع البلدان المعنية في معلوماته وخبراته بما في ذلك التعاون عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

لقد اثبتت هذه الوكالة انها اداة فعالة للتعاون المثمر بين الدول ذات الأنظمة الاقتصادية والسياسية المختلفة والمستويات المتباينة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وسوف يكون من شأن الحفاظ على المناخ الطبيعي العملي في الوكالة ان يضمن مواصلة النجاح لأنشطتها المستقبلة .

عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية يجرى تبادل واسع ومنتظم للخبرات ونتائج البحوث وأوجه التقدم في مجالات مختلفة للطاقة النووية . وفي مجال التفوق في مصادر الطاقة الجديدة كالالتحام النووى الحرارى ، يجرى تبادل للمعلومات العلمية والتقنية في مجال علوم وتكنولوجيا الذرة عن طريق ما يعرف باسم المنظومة الدولية للمعلومات الذرية . كما وضعت توصيات بشأن السلامة النووية وحماية البيئة على مستوى دولي . ومن أهم البرامج البرنامج الذى يعزز تطوير الطاقة النووية والمفاعلات النووية

Digitized by UNOG Library

ويشترك في هذا البرنامج بشكل فعال متخصصون سوفيات . وهناك برنامج آخر تحت التنفيذ بشأن السلامة النووية وحماية البيئة يرمي الى ضمان الاستخدام الآمن للطاقة الذرية وحماية الانسان وبيئته من النتائج الضارة للاشعاع والنفايات المشعة وغير المشعة الناتجة عن المنشآت النووية .

لقد علق الاتحاد السوفياتي ، ولا يزال يعلق ، اهمية كبرى على اعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال التعاون التقني . ويظهر هذا بوضوح في التزايد المستمر في مساهماتنا الطوعية في صندوق المساعدة التقنية والتعاون التي تزيد عادة على المبالغ التي اوصت بها الأمانة . فقد بلغت مساهمة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لعام ١٩٨٥ مليونين وربع مليون روبل ، وذلك قيمة توريد معدات وأجهزة وانشاءات سوفياتية تقدم الى بلدان نامية اعضاء في الوكالة ؛ وتنظيم دورات تدريبية في الاتحاد السوفياتي ؛ وتوفير خدمات الخبراء السوفيات . وفضلا عن ذلك ، خصص مليون روبل لعام ١٩٨٤ - ١٩٨٥ للمساعدة التقنية عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية للبلدان الاطراف في معاهدة عدم الانتشار ، و ١٥٠ الف روبل لتموين الأنشطة التي يجرى القيام بها في الاتحاد السوفياتي فيما يتصل بالمساعدة التقنية للوكالة .

يحبذ الاتحاد السوفياتي النجاح في عقد مؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في استخدامات الطاقة النووية في الاغراض السلمية ، ويسهم بشكل فعال في التحضير لذلك المؤتمر . ونحن نلاحظ ان الوكالة لا تزال تقوم بشكل فعال بالالتزامات الملقاة على عاتقها بموجب القرار ١١٢/٣٥ المتعلق بهذا المؤتمر ، الذى سوف يقوم بدراسة النهج اللازمة لاحراز مزيد من التوسع في المجال النووى في اطار نظام منع الانتشار . وسوف تكون الخبرة التي اكتسبتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التعاون والمامها بالوضع فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية ذات فائدة كبرى للمشتركين في المؤتمر وسوف تساعدهم في التوصل الى النهج الصحيح لحل المشاكل التي تعترضهم .

ويود الوفد السوفياتي أن يضم صوته الى أصوات الوفود التي قامت بتقييم التقرير السنوى للوكالة في عام ١٩٨٣ بشكل ايجابي . وفي هذا الصدد ، نعتقد انه

Digitized by UNOG Library

من الملائم الاشارة الى الاعمال الفعالة والمثمرة التي قام بها السيد بليكس المدير العام ومساعدوه في امانة الوكالة في العام الماضي. والوفد السوفياتي على اقتناع بأن الوكالة ستظل أداة يمكن الاعتماد عليها لتطوير التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وتهيئة الظروف الرامية الى ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية .

السيد مكدوناه (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود - نيابة عن الدول العشر الاعضاء في الاتحاد الأوروبي - ان اشكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على المعلومات التي تقدم بها وعلى التقرير السنوى الهام الذى قدمته المنظمة بشأن عملها خلال عام ١٩٨٣ . وأود أن أعرب عن تقديرنا للتعليقات التي أدلى بها السيد بليكس في بيانه الافتتاحي عن التطورات الأخيرة في اطار المنظمة .

وقبل ابداء المزيد من التعليقات المفصلة ، أود أن أعيد التأكيد أولا على التأييد الكامل المستمر للدول العشر أعضاء الاتحاد الاوروبي للغرضين المتلازمين للمنظمة ، وهما : تعزيز اسهام الطاقة النووية في السلم العالمي والصحة والرفاهية ومنع الانتشار النووى .

من الملاحظ من التقرير السنوى لعام ١٩٨٣ ، انه رغم الانكماش الاقتصادى ، ظلت قدرة توليد الطاقة الكهربائية النووية في نمو مطرد . ورغم ان التوسع كان بطيئا في السنوات الاخيرة ، الا ان الطاقة النووية تبلغ الآن ١٢ في المائة من الناتج الكلي للكهرباء ؛ وهذا الرقم أعلى بكثير في عدد من الدول ، بما في ذلك بلدان كثيرة من اعضاء الاتحاد الاوروبي . ويتضح من هذا ان الطاقة النووية لها دور كبير ومتعاظم كمصدر مستقر وطويل الأجل لامدادات الطاقة . ومن الواضح ايضا انه من اللازم ان تستمر الوكالة باعتبارها جهازا دوليا أوليا للتعاون بين الحكومات لتعزيز الاستخدامات السلمية النووية .

وأحد الأدوار الرئيسية للوكالة الاستجابة للمشاغل الرئيسية للرأى العام بشأن استخدام الطاقة النووية ، وبصفة خاصة مشاغلها بشأن السلامة النووية ، والتخلص من النفايات المشعة ومخاطر الانتشار النووى .

Digitized by UNOG Library

ونحن نقدر ونؤيد الكمّ الهائل من الأعمال القيمة التي تقوم بها الوكالة في مجال السلامة النووية ،كنظام الاخطار عن الحوادث ، واستعراض السلامة التشغيلية لمنشآت الطاقة النووية ، واستعراض أنظمة الوكالة بشأن النقل الآمن للمواد المشعة . كما أننا نأخذ علما بالخطوط الارشادية للمساعدة المتبادلة بين الدول في حالة وقوع حادث نووى أو في حالات الطوارئ المتعلقة بالاشعاع ، كما ونأخذ علما أيضا بالمبادرة الخاصة بانشاء فريق استشارى دولي خاص بالسلامة النووية . وفي هذا الصدد ، نعترف بأن المسؤولية الأساسية عن السلامة النووية تقع على عاتق كل دولة عضو بمفردها .

Digitized by UNOG Library

لقد قدمت الوكالة قدرا كبيرا من المعلومات المفيدة والمبادئ التوجيهية في مجال تصريف النفايات المشعة على مر السنين . ونحن نقدّر عملها الذى يتركز الآن على وضع مبادئ توجيهية ومعايير دولية لعمليات التخلص من النفايات .

وتود الدول العشر أن تؤكد مرة أخرى ثقتها في نظام ضمانات الوكالة. وتناشد جميع الدول الأعضاء أن تقبل ضمانات الوكالة فيما يتعلق بكامل أنشطتها النووية السلمية. ان توسيع النطاق الجغرافي لعمليات التفتيش ضرورى حتى تحصل جميع الدول على التأكيد المطلق بأن البرامج النووية للدول الأخرى مخصصة للأغراض السلمية . ونظام ضمانات الوكالة عنصر أساسي في سياسة عدم الانتشار . وتكرر الدول العشر نداءها الموجه الى الدول غير النووية التي لديها مرافق نووية لا تخضع لضمانات الوكالة ، بأن تخضع تلك المرافق لضمانات الوكالة ، لزيادة الثقة ، والتخفيف من حدة التوترات السياسية الدولية .

ويسعدنا أن نذكر أنه في عام ١٩٨٣ ، تمكنت الوكالة من تقديم تقرير يفيد أن كل المواد الخاضعة للضمانات قد جردت . وهكذا يؤكد نظام الضمانات للمجتمع الدولي أن المواد التي تخضع لاشرافه تستخدم للأغراض السلمية فقط . وتعتقد الدول العشر أن الثقة في دور ضمانات الوكالة الذى ينفذ على أكمل وجه شرط مسبق لتحقيق انماء التبادل التقني والتجارة النووية . وعليه ، فان نظام الضمانات ضرورى لتطوير الطاقة النووية التي تعتبر بدورها أمرا حيويا للوفاء باحتياجات العالم من الطاقة .

ومما يسعدنا أن نظام الضمانات يجرى تشغيله على نحو مناسب . فبعد فترة من النمو السريع ، يدخل النظام المذكور الآن في مرحلة جديدة من التعزيز والتحسين المطرد بغية الارتقاء الى مستويات أعلى من الفعالية ، ولكي يواكب هذا النظام التقدم التكنولوجي في مجال الصناعة النووية . ويسعدني أن أقول أن الاتحاد الأوروبي للطاقة الذرية والدول الاعضاء ، منفردة تؤدى دورها في هذه العملية ، وذلك لمساعدة الوكالة ، على تصميم أجهزة متطورة ، وتقديم تقنيات محسنة .

ان الأهمية الكبرى التي تعلقها الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي على اعمال الوكالة ، يعزى الى انشطتها الترويجية ، لاسيما برامج التعاون التقني المساعدة ،

Digitized by UNOG Library

والى نشاطها العادى . ورغم تعرض ميزانياتها للضغوط الداخلية ، تساند الدول الاعضاء في الاتحاد هذا البرنامج ، بالاسهام مباشرة في صندوق المساعدة التقنية والتعاون ودعمه بمساعدات خارجة عن الميزانية ومساعدات عينية . ففي العام الماضي وحده ، قامت الوكالة ، من خلال برنامجها ، بتنفيذ اكثر من ٧٠٠ مشروع تجاوزت قيمتها ٢٦ مليون دولار امريكي ، في حين بلغ اجمالي الموارد المتاحة حوالي ٣٥ مليون دولار امريكي . وقد جاء ثلثا تلك النفقات تقريبا من صندوق المساعدة التقنية والتعاون . ورغم أن التبرعات للصندوق طوعية ، فان تقديم أرقام التخطيط الارشادية لفترة ثلاث سنوات ساعد على التنبؤ بالحجم الاجمالي المطرد لتلك التبرعات . وسوف يساعد نظام البرمجة الديناميكي الذى قدم في العام الماضي ، والاهتمام بالمشاريع الاقليمية وتلك المشتركة بين الأقاليم ، على استخدام الموارد المتاحة بشكل اكثر فعالية .

ومما لا يعلن عنه دائما أن حوالي ٥٠ في المائة من برامج المساعدة التقنية تتعلق باستخدام التقنيات النووية في الزراعة ، والطب ، والصناعة . ولا تستفيد البلدان النامية استفادة مباشرة كبيرة من برامج المساعدات التقنية فحسب ، بل ومن الأبحاث والأنشطة الأخرى التي تقوم بها الوكالات في المجالات ذاتها . وتمثل أعمال الوكالة مدى واسعا من الأنشطة ، ستكون له فوائد جمة في اقتصادات البلدان النامية ومستويات المعيشة بها . وأود أن اشيد اشادة خاصة بهذه الجوانب من عمل الوكالة ، وبأنشطتها في مجال الفيزياء النووية في المركز الدولي للفيزياء النظرية في تريستا ، والأبحاث البحرية في المختبر الدولي للنشاط الاشعاعي البحرى في موناكو .

ان العلاقة المعقدة بين تأكيدات عدم الانتشار ، وتأكيدات الامداد كانت لب المناقشات العديدة المتعلقة بوسائل وأساليب تعزيز التعاون والتجارة الدوليين في المجال النووى . ولجنة ضمان الامداد قد مضى على عملها الآن اربعة أعوام . ومن اهم انجازاتها التوصل الى اتفاق لانشاء آلية للطوارئ والمساندة . وقد اتضح انه يصعب التوصل الى مبادئ متفق عليها ومقبولة بشأن ضمان الامداد وضمان عدم الانتشار . لكن الدول العشر على ثقة من أنه ، بمزيد من المثابرة وصدق النية ، سيتسنى التغلب على هذه الصعوبات .

Digitized by UNOG Library

وفي العام الماضي ، لم يتسنّ التوصل الى اتفاق حول تدبير يلقى قبولا عامـا بشأن التخزين الدولي للبلوتونيوم . وقد ورد في النظام الاساسي ان هناك حاجة لايجاد نظام للتخزين الدولي للبلوتونيوم . ويحدونا الأمل الصادق في أن يوافق مجلس المحافظين في وقت مبكر من العام القادم على مواصلة جهوده لحل هذه المسألة الهامة .

ويسعدنا أن الوكالة بدأت مؤخرا في اجراء دراسة عن المفاعلات النووية ذات الطاقة المتوسطة . ونحن نقدر الحاجة الى هذه الدراسة ، لأن هذا النوع من المفاعلات يمكن ان يحقق مزايا لعدد كبير من البلدان .

وقبل أن انهي كلامي ، أود أن اذكر بأن الاتحاد يرغب رغبة اكيدة في ان يستمر ويتعزز التعاون الوثيق بين الوكالات والدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي ، في مجال الضمانات وغير ذلك من الأنشطة النووية السلمية . وبتعزيز التعاون وتجنب المواجهة التي لا داعي لها ، يتمكن المجتمع الدولي من بلوغ الهدف المشترك المتمثل في تعزيز قدرات الذرة وعديد استخداماتها في اطار سلمي بحت . ونحن الدول العشر سوف نعمل على تحقيق تعاون فعال متصف بالوئام مع جميع الدول الأخرى الاعضاء ، بغية تحقيق هذه الاهداف من خلال أعمال الوكالة .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أولا أن اعرب عن امتناننا للسيد بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، على تقديمه الشامل والواضح لتقرير الوكالة لعام ١٩٨٣ (A/39/458) .

وأود كذلك أن اغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد على الأهمية التي تعلقها النمسا على الوكالة وفي الوقت الذى يزداد فيه انتشار التكنولوجيا النووية ، والتوترات الدولية الحادة ، تكتسي انشطة الوكالة في مجال الضمانات أهمية كبرى لمنع انتشار الاسلحة النووية . وسيقتضي تطوير الاقتصاد العالمي استخداما اكبر لمختلف أشكال الطاقة غير التقليدية ، بما في ذلك الطاقة النووية . وبالتالي ، تلعب الوكالة دورا هاما في صون السلام وتعزيز التقدم الاقتصادى . وتؤيد النمسا كل الجهود المبذولة لتعزيز قدرة الوكالة بغية تصديها لهذين التحديين المتناميين .

وقد لاحظنا باهتمام أنه في عام ١٩٨٣ دخلت ٢٥ محطة نووية مرحلة التشغيل ،

Digitized by UNOG Library

بحيث اصبح العدد الكلي حاليا ٣١٣ محطة تمثل طاقة عالمية لتوليد الكهرباء ، وتبلغ نسبتها ١٢ في المائة من الكهرباء التي ولدت عام ١٩٨٣ ، ومن جانب آخر ، ألغي العديد من المحطات التي كان قد بدأ بناؤها في حين أجلت مشاريع أخرى . وهو ما يظهر مدى الوهن الذى أصاب نمو الطاقة النووية في العالم . ولهذه الظاهرة اسباب عديدة .

Digitized by UNOG Library

وأحد تلك الأسباب بالتأكيد النمو المتواضع نسبيا للطلب على الكهرباء نتيجة للموقف الأكثر وعيا من جانب الجمهور صوب استهلاك الطاقة ، ونتيجة للحالة الاقتصادية العالمية الراهنة ، فمواقف الجمهور بالنسبة للطاقة النووية لها ايضا انعكاسات حاسمة على مفاهيم الوطنية والسرعة التي تتحقق بها .

ومن ثم يتعين على المرء أن يدرك ان القبول العام أمر وطيد الصلة بكم ونوعية المعلومات المتوافرة لدى الجمهور ، فسهولة وصول معلومات أفضل لاعداد أكبر من الافراد أفضل طريق لتهيئة الظروف لمقررات سليمة في مجال السياسة العامة.

أما فيما يتعلق بمشكلة تصريف النفايات ، فقد أعلن انه لا توجد عوائق فنية تعترض طريق التصريف الكافي المأمون للنفايات النووية ولا يزال هذا الموضوع مسألة مثيرة لأقصى قدر من الجدل لدى الرأي العام. لذا فانه من الأهداف الضرورية ألا نبين ان هذه المشكلة يمكن ان تحل فحسب بل انه يجرى حلها الآن بالفعل.

وفي هذا السياق ، نلاحظ بارتياح اعداد مدونة للممارسات المتعلقة بتصريف النفايات المشعة من محطات القوى النووية.

وعلى مر السنوات القليلة القادمة ، ستزداد أبعاد مشكلة أخرى. فمحطات الطاقة النووية القديمة تقترب من نهاية عمرها الاقتصادى أو التقني ولا بد من اغلاقها. وفيما يتعلق بهذا التطور ، لا بد من بذل الجهود من أجل حسم مسائل التطهير والتصفية. وتؤيد النمسا أنشطة الامانة في هذين المجالين.

اما فيما يتعلق بالسلامة النووية ، فقد لاحظت النمسا بارتياح انه لم تقع في أية محطة نووية في عام ١٩٨٣ ، أية حوادث كبيرة تؤدى لتعريض البيئة أو صحة الانسان للخطر ونظرا لأن النمسا تشجع دوما الجهود الرامية الى تحسين السلامة النووية ، فاننا نؤيد المقترح الخاص بتشكيل فريق استشارى دولي للسلامة النووية يتولى استعراض وتحليل معلومات السلامة ، ويوفر محفلا لتبادل المعلومات وصياغة المفاهيم في هذا المجال.

وكما أعلن في مناسبات سابقة ، تهتم النمسا بمحطات القوى النووية التى تتجاوز الحدود الوطنية للدولة الواحدة. واستطيع ان احيط الجمعية علما بارتياح كبير بأن

Digitized by UNOG Library

المفاوضات الخاصة بهذا الموضوع بين جمهورية النمسا وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية قد اختتمت بنجاح ،وان اتفاقا بشأن المسائل موضع الاهتمام المتبادل فيما يختص بالمنشآت النووية قد دخل حيز التنفيذ في حزيران/يونيه الماضي. وذلك الاتفاق مثال على التعاون المثمر بين الدول المتجاورة في المجال النووي.

وتجرى النمسا حاليا ،وتزمع ان تجرى في الوقت المناسب ـ محادثات بشأن هذا الموضوع مع كل جيرانها.

واسمحوا لي ان أعلق بايجاز على نظام ضمانات الوكالة . فالوظيفة الأساسية لنظام التحقق التابع للوكالة ،اشاعة الثقة بين الدول بطريقة تضمن ان تكون جميع الأنشطة النووية الخاضعة لذلك النظام ،قاصرة على خدمة الأغراض السلمية. وهذا أمر ضرورى لتبديد مشاعر القلق التي لن تكون نتيجتها سوى عرقلة تنمية التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

ونحن على قناعة بانه ليس هناك مايوفر مناخا أفضل للنهوض بالطاقة النووية من وجود نظام فعال للغاية لتدابير التحقق ويسعدنا ان نلاحظ ان مفاوضات جديدة بين الدول الاعضاء وأمانة الوكالة بشأن اخضاع المنشآت النووية للضمانات قد بدأت او استمرت لزيادة عدد المنشآت المشمولة بالتفتيش.

وانا لمقتنعون بأن الوكالة ،بادارتها نظام التحقق لنظام عدم الانتشار انما تؤدى مهمة أساسية للمجتمع الدولي.

ويجب ألا يكون تخصيص الموارد لتلك المهمة ولبرامج المساعدة التقنية موضع طلبات تنافسية. بل لابد ،بدلا من ذلك ،من ايجاد توازن منصف بين هذين الهدفين الهامين المشروعين.

ويؤسفنا ان لجنة ضمانات الامداد التابعة للوكالة لم تحرز تقدما كبيرا في التوفيق بين المواقف المتعارضة الخاصة بحرية الوصول الى التكنولوجيا النووية من جانب ،والقلق ازاء الانتشار من جانب آخر . ويحدونا الأمل في ان تواصل اللجنة العمل صوب التوصل الى حل مقبول للجميع يعكس متطلبات التجارة النووية وعدم الانتشار النووى على حد سواء.

Digitized by UNOG Library

ان النهوض بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية في البلدان النامية من خلال المساعدة التقنية والتعاون من أهم مهام الوكالة.

لذا فانه من الجدير بالتقدير ان جميع مؤشرات المساعدة التقنية للوكالة كعدد الخبراء المخصصين، والموارد المنفقة على المعدات التقنية وعدد الزمالات في الميدان آخذة في التصاعد بوضوح. ومن المشجع ان نرى انه، منذ عام ١٩٨٢، طرأت زيادة كبيرة على الموارد المتاحة لصندوق المساعدة التقنية والتعاون.

وختاما أود أن أؤكد من جديد ان النمسا ادراكا منها لمسؤولياتها الخاصة بوصفها بلدا مضيفا، ستواصل بذل كل جهد ممكن لتسهيل أنشطة الوكالة والمساهمة في الحل العاجل الفعال لأية مشكلة قد تطرأ. وأود ايضا ان أعرب عن تقديرنا للتعاون والمساعدة الجليين اللذين تتلقاهما النمسا من الوكالة.

السيد توماشفزكسي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، يود وفد بلادي ان يشكر الدكتور هانز بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على تقديمه القدير لتقرير الوكالة الغني بالمعلومات لعام ١٩٨٣. لقد قدمت الحكومة البولندية تقييما شاملا لأعمال الوكالة في تلك الفترة، وذلك اثناء المؤتمر العام الثامن والعشرين الذي عقد بفيينا في أيلول/سبتمبر الماضي، ولذلك، فالى جانب تأكيدنا مرة أخرى على تأييد بولندا القوى للوكالة والتزامها بمبادئها واهدافها، سأقتصر على بعض الملاحظات والتعقيبات المتعلقة ببعض جوانب أنشطة الوكالة، والظروف التي تستطيع في ظلها الوكالة الوفاء بالالتزامات المناطة بها، بمقتضى لا بتها.

تعد مسألة الاستخدام الملائم للطاقة النووية في عالم اليوم من المسائل بالغة الأهمية، اذ يمكنها ان تقرر مصير عالم الغد. ان الانتشار المتزايد للطاقة النووية لا غراض عسكرية، والتجارب المستمرة للاسلحة النووية في اجزاء مختلفة من المعمورة، بل واستحداث انواع جديدة من الأسلحة النووية الأكثر خطورة، ووضع أقوى البلدان الأعضاء في معاهدة حلف شمال الاطلسي أحدث أنواع الأسلحة النووية في قلب اوروبا سعيا وراء سراب التفوق

Digitized by UNOG Library

من جانب واحد ،كل هذه الأمور تثير قلقا بالغا لدى شعب بلادى. وليس ذلك القلق قاصرا على شعبنا وحده. ولا تزال عدة اجيال في بولندا تتذكر ان الفاجعة نبعت مرتين خـــلال حياتنا مـــن قلب اوروبا ذاته. وان تتكرر الفاجعة مرة ثالثة فأمر لا يمكن تصوره.

Digitized by UNOG Library

ولكن اذا ما أريد الا يحدث ذلك ، فان على كل الدول والحكومات والمنظمات الدولية أن تعمل دون توقف . ويسرني بوجه خاص أن أنوه بالوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها من أكثر المنظمات فعالية وانتاجا في هذا الاتجاه . فبعد ٢٧ عاما من ممارستها لأنشطتها ، أكدت الوكالة تماما جدارتها ومبررات انشائها . وقد حظيت الوكالة اليوم باعتراف دولي لا لبس فيه . وأصبحت مركزا دوليا لتنسيق التعاون في ميدان الاستخدام السلمي والآمن للطاقة الذرية . وتأكد طابعها العالمي مرة أخرى بعد أن أصبحت الصين عضوا فيها في اليوم الأول من هذه السنة . فقد مكنت عضوية الصين الوكالة من أن تقول رسميا في تقريرها المطروح أمامنا اليوم :

" وبانضمام الصين اصبحت جميع الدول التي تضطلع ببرامج وأنشطة نووية ذات شأن أعضاء في الوكالة وتشترك في أعمالها " (A/39/458 ، الفقرة ٢)

وليس بوسع أحد مهما غالى في وصف هذه الحقيقة ان يوفيها حقها ، ولا حاجة الى القول بأن المغزى الحقيقي لهذه العبارة يتجاوز بكثير مضمون البيان الرسمي .

لقد اعتادت بولندا أن تقدم دعمها للمجالات الرئيسية لأنشطة الوكالة . وأول هذه المجالات مهمتها في تقوية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية باعتباره أحد المكوّنات الهامة لنظام التدابير الرامية الى المحافظة على السلم واشاعة الثقة بين الدول ، وثانيها مهمتها في تعزيز التعاون الدولي الواسع في مجال استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ؛ وثالثها مهمتها في التطبيق متعدد الجوانب للتكنولوجيا الاشعاعية والأساليب النووية ، وخاصة في ميادين الزراعة وحماية الصحة والأبحاث العلمية ــ أي المجالات التي تستخدم فيها الطاقة النووية استخداما واسعا للأغراض السلمية في بولندا .

ويقول تقرير الوكالة أن محطات القوى النووية كانت في عام ١٩٨٣ تنتج ١٢ في المائة تقريبا من اجمالي الكهرباء المولدة في العالم ، وانه يجرى باستمرار تشييد محطات جديدة للقوى النووية . ومن المنتظر أن تبلغ نسبة الكهرباء المولدة نوويا من

Digitized by UNOG Library

اجمالي الكهرباء المنتجة عالميا ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠ . وتشهد هذه الأرقام بأن محطات القوى النووية تزداد اهميتها ، ويرتبط بذلك ان بعض جوانب انشطة الوكالة لها اهمية خاصة . واول هذه الجوانب نشاط فرق معاينة سلامة التشغيل التي بدأت عملها في عام ١٩٨٣ . وتقوم تلك الفرق ، بناء على طلب الدول الاعضاء، بفحص وتقييم كل جوانب سلامة تشغيل محطات القوى النووية . وفي رأينا ، ان من المهم ان هذا الجانب الجديد في نشاط الوكالة يمكن أن يعزز في نفس الوقت دور الاجهزة الوطنية المعنية بالسلامة النووية ومستوى ادائها . والجانب الثاني يتعلق بنظام الابلاغ عن الحوادث الذى كان في بداية مرحلته التنفيذية في عام ١٩٨٣. وقد دعت بولندا الى انشاء ذلك النظام ، وترى أنه أصبح أداة بالغة الأهمية لجمع وتحليل المعلومات المتعلقة بالحوادث التي تقع في تشغيل محطات القوى النووية. ويتعلق الجانب الثالث والاخير بنظام المعلومات الخاصة بمفاعلات القوى النووية، الذى يجمع البيانات على نطاق واسع من كل محطات القوى النووية العاملة ، وبذلك يمكن الوصول الى افضل استخدام للطاقة الموجودة في محطات القوى النووية .

وتعلق بولندا اهمية خاصة على نظام الضمانات . لذلك يسجل وفدنا بارتياح التقدم الذى احرزته الوكالة في تنفيذ برنامجها الخاص بتطبيق الضمانات . ومن الأمور الباعثة على الارتياح بوجه خاص ان الوكالة لم تكتشف اثناء اضطلاعها بواجبات الضمانات في عام ١٩٨٣ أى ظاهرة شاذة تشير الى انحراف اى كمية ذات شأن من المواد الخاضعة للضمانات عن غرضها ، او الى اساءة استعمال المرافق أو المعدات الخاضعة للضمانات بتسخيرها لانتاج أية أسلحة نووية أو أجهزة تفجير نووى أو أى غرض عسكرى آخر يتعارض مع الاعلان الخاص بقصر استخدامها على الاغراض السلمية. ويدفعنا ذلك مرة اخرى الى تقديم دعمنا الكامل لكل انشطة الوكالة التي تستهدف تعزيز مصداقية تطبيق نظام الضمانات وزيادة فعاليته .

Digitized by UNOG Library

ويأمل وفدى في نفس الوقت ان تشارك الوكالة على نحو فعال في الاعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لأطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الذى سيعقد في العام المقبل .

ومن اهم جوانب انشطة الوكالة العمل القيم الذى تقوم به لجنة ضمان الامداد التي احرزت تقدما اضافيا في عام ١٩٨٣ وفقا لتقرير الوكالة . ونحن نقدم دعمنا ايضا لذلك المجال الهام في نشاط الوكالة ، وهو ارساء مبادئ التعاون الدولي فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والمواد النووية .

ويرى وفدى انه من المهم ايضا ان نلاحظ بارتياح ان الموارد المخصصة للمساعدات التقنية التي قدمتها الوكالة الى البلدان النامية اثناء الفترة قيد الاستعراض زادت ، كما يشير التقرير ، بنسبة ٢٥ في المائة بالمقارنة بالعام الماضي . ويعرب وفدى في هذا الصدد عن قناعته العميقة بأن فعالية برنامج المساعدات التقنية ستزداد ايضا مثلما ازدادت تلك الموارد .

وختاما ، أود ان ابلغ الجمعية العامة بان الحكومة البولندية تقرّ تقرير الوكالة ، وتعرب في نفس الوقت عن تقديرها للمدير العام للوكالة ، السيد هانز بليكس ، ولموظفي الوكالة للعمل المتفاني الذى أدّوه خلال الفترة التي تستعرضها الجمعية العامة ، متمنين لهم المزيد من النجاح في عملهم الهام بالنسبة لمستقبل العالم .

السيد اندريغي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد درس وفد هنغاريا بعناية تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٣ ، واستمع باهتمام للبيان الاستهلالي الوجيز والغني رغم ذلك بالمعلومات الذى ألقاه المدير العام السيد هانز بليكس . ونحن نوافق على الجوانب الرئيسية للتقرير والبيان على حد سواء . واود أن أتوجه بالشكر للمدير العام وأمانة الوكالة ، بوجه خاص ، للدراسة الموضوعية للغاية والمليئة بالافكار والمعنونة : " استعراض لأنشطة الوكالة " التي اعدوها وفقا للقرار ذى الصلة الذى اتخذه المؤتمر العام في دورته السادسة والعشرين ، والتي تقدم تحليلا شاملا لأنشطة الوكالة أثناء الـ ٢٥ سنة الماضية .

Digitized by UNOG Library

ولا اود أن أتكلم طويلا عن الاستعراض أو التقرير حيث اتيحت لممثلينا الفرصة للاعراب عن وجهات نظرهم سواء في مجلس الادارة أو في الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر العام . لكنني أود أن أقصر كلامي على ابداء بعض الملاحظات العامة .

وكما هو معلوم ، يقوم نشاط الوكالة فيما يتعلق بالضمانات يقوم مباشرة على نظامها الاساسي . ان ضمان عدم انتشار الأسلحة النووية لا يمكن فصله عن زيادة الدور ذى العلاقة للوكالة . وفي نفس الوقت فان الوكالة الدولية للطاقة الذرية معترف بها من الجميع بوصفها المنظمة الدولية التي انشئت للتنسيق وتعزيز انجاح الجهود التي تبذلها مختلف الدول من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وستواصل حكومة بلادى تقديم كل تأييد للانشطة القائمة على النظام الاساسي في هذين الاتجاهين .

ومن جانبنا ، فاننا نلاحظ بأسف أن هناك وجهات نظر تضع نفقات الضمانات في مقابل الأموال اللازمة لتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وما يتصل بذلك من تعاون تقني . وأود أن أعرب في هذا الصدد عن موافقتنا على البيان الذى أدلى به المدير العام السيد بليكس في الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر العام جاء فيه ما يلي :

" في ضوء الاهتمام الذى يبديه العالم بشأن ايجاد نظام للتحقيق يعمل على نحو سليم ويتيح الثقة فانني أرى ان نفقات الضمانات قليلة نسبيا . كما أرى ايضا اننا اذا كنا سنخطئ في مطامحنا فمن الحكمة ان نحددها على مستوى اعلى بكثير بدلا من تحديدها على مستوى اقل بكثير " .

اننا نرحب باعلان ان المفاوضات التي استغرقت سنتين والمتعلقة باتفاق سيضع الاتحاد السوفياتي بمقتضاه بعض منشاته النووية تحت ضمانات الوكالة قد كللت بالنجاح . ونجد من المرغوب فيه ان تحذو الدول الحائزة الاخرى للاسلحة النووية نفس الحذو ان لم تكن قد فعلت ذلك حتى الان .

Digitized by UNOG Library

تعلق هنغاريا اهمية كبرى على مساهمة الوكالة في الاعداد للمؤتمر الاستعراضي الثالث للاطراف في معاهدة عدم الانتشار وما تقوم به من عمل في سبيل ذلك . ويصدق هذا ايضا بالنسبة لمؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ، الذى سوف يتاثر نجاحه الى حد كبير ، في راى حكومتي ، بنتائج المؤتمر الاستعراضي الثالث .

ولا اعتزم الاشادة هنا بمغزى معاهدة عدم الانتشار واهميتها البالغة فقد قمنا بذلك في مناسبات عديدة من قبل . ولكنني ، مع ذلك ، اود ان استرعي الانتباه الى صك دولي اخر يبدو انه قد اغفل وطواه النسيان . واشير بذلك الى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية . وقد وجه المؤتمر العام الاخير ، بموجب قرار اشتركت هنغاريا أيضا في تقديمه ، الاهتمام الى اهمية هذه الاتفاقية . وبعد اكثر من ٤ سنوات لم تودع الا ١٠ فقط من وثائق التصديق الـ ٢١ المطلوبة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ لدى المؤتمر العام في أيلول/سبتمبر الماضي . وقد دعت ٦ من تلك الوثائق العشر البلدان الاشتراكية ومنها بلادى . ومن المرغوب فيه التعجيل باجراءات التصديق في البلدان الاخرى بالمثل .

ان انضمام جمهورية الصين الشعبية الى الوكالة له اهمية بالغة لاستمرار نجاح انشطة الوكالة. وكما هو معروف ، فان وفد بلادى شارك في تقديم المقترحات التي افضت الى الاعتماد في مجلس الادارة ثم الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر العام للقرار الخاص بمنح المقعد المستحق لجمهورية الصين الشعبية في نفس الادارة .

ان اقتناع هنغاريا بأن الطاقة النووية تتخذ اليوم أهمية متزايدة في مجال الوفاء بمتطلبات الاقتصادات من الطاقة ، لا يعززه تقرير الوكالة فحسب بل وخبرتها الخاصة ايضا . وقد اخطر ممثل هنغاريا هذه الجمعية في العام الماضي بدخول الوحدة الهنغارية الاولى في منشأة الطاقة النووية مرحلة التشغيل . واود ان أضيف الى ذلك انه منذ بضعة أسابيع ان الوحدة الثانية دخلت بدورها مرحلة التشغيل ومن

Digitized by UNOG Library

المقرر أن تنتج ٣ بليون كيلووات من الطاقة في ١٩٨٤ . وسنواصل التوسع فيها بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى . ان خبرتنا حتى الآن كانت ممتازة فيما يتعلق بالانتاج والكفاية ومستويات السلامة النووية على السواء . وهناك ما يدعونا الى الاقتناع بان العمليات المقبلة لن تسبب هي الاخرى اية مشاكل .

لقد احتفلت الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر العام رسيما بالذكرى العشرين لتكريس التعاون التام بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الاغذية والزراعة . وبما ان الزراعة وصناعة الاغذية لها اهمية قصوى لاقتصادنا الوطني ، فاننا نرحب بصفة خاصة بأنشطة الوكالة في هذه المجالات ونعتقد أن لها أهمية متزايدة بالنسبة للبلدان النامية كذلك .

يتضمن تقرير الوكالة ارقاما هامة بشأن نتائج نشاط الوكالة في مجال التعاون التقني . ولسوء الحظ ، فان دور برنامج الأمم المتحدة الانمائي في تمويل هذا النشاط يتقلص باستمرار ولكن لحسن الحظ فان الأموال من الاسهامات الطوعية تزداد بسرعة سواء بالمعايير المطلقة أو النسبية . ان مبلغ الاسهامات الطوعية لعام ١٩٨٥ قد ارتفعت الى ٢٦ مليون دولار في مقابل ١٦ مليون دولار في عام ١٩٨٢ أى بزيادة قدرها ٦٠ في المائة خلال أربعة أعوام . ولهذا ، فان حكومتي تواصل تحبيذ استمرار النظام الراهن لتمويل المساعدة التقنية .

ودون أن أسعى الى الدخول في تفصيلات أرجو أن تسمحوا لي أن أحدد بعض مجالات أنشطة الوكالة ، فعلى سبيل المثال ، نحن نعلق أهمية بالغة على تطوير النظام الدولي للمعلومات النووية ووضع وتطبيق معايير سلامة أساسية للوقاية من الاشعاع ، ونهتم بالاشتراك في نظام تقديم التقارير . ان هذه الاشارة الجزئية لا تعني أننا لا نقدر المجالات الأخرى من أنشطة الوكالة المتعددة الجوانب والتي لا غنى عنها حق قدرها .

ولذا فان حكومة بلادى قررت أن تواصل تعزيزها ، في حدود امكانياتها ، لتحسين وتطوير أنشطة الوكالة والتي نرجو فيها للمدير العام السيد بليكس ومعاونيه الأكفاء كل نجاح .

Digitized by UNOG Library

السيد كوفاتشيتش (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد قام الوفد التشيكوسلوفاكي بدراسة تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الوارد في الوثيقة (A/39/458، و Add.1) التي قدمت للنظر في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة . وقد استمعنا بعناية الى بيان المدير العام للوكالة السيد هانز بليكس الذى حلل العمل الذى أنجز خلال الفترة المنقضية وبشاطر الوفد الجمعية العامة الرغبة في تنمية النشاط الشامل الذى تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية لصالح التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، وفي رأينا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أهم الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة . ولا ينجم ذلك فقط من حقيقة أن الوكالة تقوم بتطوير نشاطها في ميادين تقنية معقدة وواعدة كاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، ولكن أيضا من الدور الذى تقوم به الوكالة فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية ولاسيما فيما يتصل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٧٠ .

Digitized by UNOG Library

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تؤيد بنشاط هذه المعاهدة كما تؤيد ايضا جميع التدابير الاخرى التي تستهدف منع انتشار الاسلحة النووية . اننا ندرك ان زيادة عدد الدول الحائزة للاسلحة النووية تعني ايضا زيادة خطر استخدام هذه الاسلحة بكل ما يترتب على هذا الاستخدام من عواقب وخيمة على البشرية . ويزيد هذا من اهمية الشمول العالمي لمعاهدة عدم الانتشار وكل التدابير التي تستهدف زيادة عدد الدول الاطراف في المعاهدة .

اننا نؤيد الرأى القائل بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم الانتشار، التي تمثل الوكالة الضامن الرئيسي لها ، يوفران فرصا طيبة للنظر في نطاق واسع من القضايا المتصلة بالجوانب السياسية والتقنية للاستخدام السلمي الشامل للطاقة النووية والصادرات النووية وعدم انتشار الاسلحة النووية . وسيعقد في جنيف في العام القادم ، المؤتمر الاستعراضي الثالث للاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وتساهم تشيكوسلوفاكيا بنشاط في الاعداد للمؤتمر ، ويرأس ممثل تشيكوسلوفاكيا الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر . وقد كشفت اجتماعات اللجنة التحضيرية النقاب عن اهتمام كبير من جانب الاطراف في معاهدة عدم الانتشار بتقوية المعاهدة وتحقيق تقدم في مجال نزع السلاح النووى وضمان استخدام المعاهدة في المستقبل كذلك وسيلة لتعزيز السلم والامن الدوليين .

اننا نعتزم ان نشارك بنشاط في اعمال المؤتمر ، الذى نتوقع ان يفضي الى تعزيز معاهدة عدم الانتشار ، بحيث تقوم في المستقبل ايضا بدور ايجابي في تعزيز الامن وتهيئة ظروف افضل لتعاون دولي اوسع في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية .

واننا نعتقد أن الوقت قد حان لكي نبدأ في اعداد الوثائق النهائية للمؤتمر، وينبغي لمكتب اللجنة التحضيرية ان يأخذ بزمام المبادرة في هذا الصدد ، وان يصبح محورا لجميع المبادرات التي تستهدف تعزيز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية ، مما يكفل

Digitized by UNOG Library

اقصى توسع ممكن للتعاون السلمي المتبادل فيما بين جميع الدول الاطراف في هذا المجال العلمي والتقني الهام ، تعزيزا للتقارب الاقتصادي والسياسي فيما بين مختلف مناطق العالم ، التي يمكن للطاقة النووية ان توفر لها حلا ايجابيا لمشاكل اقتصادية واجتماعية هامة .

لقد كرست تشيكوسلوفاكيا على الدوام اهتماما كبيرا لفعالية عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الضمانات التي هي نظام فريد من نوعه للرقابة الدولية ،يستهدف ضمان عدم انتشار الاسلحة النووية. لقد اثبت هذا النظام الفريد فائدته ، وانه لشاهد على ارادة ورغبة الدول ذات السيادة في التعاون لتوفير الرقابة الضرورية .

اننا نؤيد جهود امانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تستهدف ادخال مزيد من التحسين على فعالية اعمال الوكالة في مجال الضمانات والى تعزيز هذه الاعمال .

وتشارك تشيكوسلوفاكيا ايضا بنشاط في اعمال الوكالة في مجال الطاقة النووية والسلامة النووية ، كما تشارك ايضا في مجالات اخرى تتصل باستخدام الطاقة النووية لاغراض أخرى خلاف توليد الطاقة . كما تقوم الوكالة بعمل هام جدا في تبادل العلماء والمعلومات التقنية ، وهو ركن من الاركان الاساسية للتعاون الدولي في هذا المجال . اما فيما يتعلق بتطوير الطاقة النووية ، فان هناك كميات كبيرة من المواد النووية ، مما يثير التساؤل بشأن مناولة هذه المواد وشحنها الى خارج حدود مختلف البلدان . واننا نعتقد انه ينبغي ان تنضم دول اخرى الى الاتفاقية المتعددة الاطراف بشأن الحماية المادية للمواد النووية ، ليتسنى انفاذ الاتفاقية قبل انعقاد المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار .

وتساهم تشيكوسلوفاكيا ، في حدود امكانياتها ، في المساعدة التقنية المقدمة الى البلدان النامية من خلال البرامج المناسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية . وتشتمل هذه المساعدة على توريد مختلف انواع المعدات والمشاركة في تنظيم تدابير لاعداد وتدريب الاخصائيين .

Digitized by UNOG Library

وفي هذا الصدد ، خصصت حكومة تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٨٥ مبلغ ٢ر٨ مليون كرون تشيكوسلوفاكي لهذه الغاية . وبالاضافة الى تلك المساهمة ، ستتيح تشيكوسلوفاكيا في عام ١٩٨٥ للوكالة الدولية للطاقة الذرية انواعا مختلفة من المنح للدارسين من البلدان النامية ، وستستضيف عددا من الاجتماعات الخاصة للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وتشارك تشيكوسلوفاكيا ايضا بنشاط في الاعداد لمؤتمر الامم المتحدة المعني بتعزيز التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية ، والمقرر عقده في عام ١٩٨٦ . كما ان ممثل تشيكوسلوفاكيا واحد من نواب رئيس اللجنة التحضيرية . واننا مقتنعون ان الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستقوم بدور هام للتأكد من التوصل الى نتائج بناءة في هذا المؤتمر . ويتحتم على المؤتمر ان يدرس بتعمق قضايا مثل تطوير التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية ، وتعزيز نظام عدم الانتشار والجهود المبذولة للتأكد من الامتثال لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية امتثالا دقيقيا ، تمشيا مع مصالح جميع البلدان .

ان تشيكوسلوفاكيا تطور برامجها للطاقة النووية ضمن اطار التعاون الدولي فيما بين البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي ، وفقا لمبادئ الاستخدامات السلمية للطاقة النووية التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وقد اكدت لنا تجربتنا الايجابية انه يمكن حتى لبلد صغير نسبيا ان يلعب دورا هاما في مجال تقني واقتصادي هام مثل الطاقة النووية . ولذلك ، فان من الطبيعي ان نؤيد جميع الجهود التي بذلتها الهيئات المختلفة للأمم المتحدة ، بما فيها ، الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتأكد من ان الطاقة النووية ستستخدم لاغراض سلمية ، ولوضع المنشآت النووية المقامة لهذا الغرض تحت الضمانات . وسيشتمل هذا على الحماية من الاعتداءات المدنية والعسكرية التي يمكن ان تسبب خسائر جسيمة وتخلف آثارا تتجاوز كثيرا حدود الدولة التي يقع فيها الهدف الذي وقع عليه الهجوم .

Digitized by UNOG Library

ونتيجة للاعمال العدوانية التي ترتكبها القوى الامبريالية ، شهد العام الماضي استمرار تدهور الحالة الدولية على نحو خطير وتصاعد التهديد بنشوب حرب نووية ، وفي هذا الصدد أود ان استرعي الانتباه الى العدد الكبير من المقترحات البناءة التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الاشتراكية . وتستهدف هذه المقترحات كبح جماح سباق التسلح ، وفي المقام الاول سباق التسلح النووى ، وتعزيز الثقة والأمن . وتجدر الاشارة بوجه خاص الى الاعلان الخاص بالحفاظ على السلم والتعاون الاقتصادى الدولي الذى اعتمدته البلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى في حزيران /يونيه الماضي بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لانشاء هذا المجلس .

وتندرج تشيكوسلوفاكيا بين الدول التي تسهم على نحو فعال في توسيع نطاق استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية . ونحن نقوم بذلك في حدود امكانياتنا الاقتصادية وفي اطار التعاون الدولي . ومن ثم نشعر بانه لزام علينا ان ندين نشاط تلك القوى الامبريالية التي تزيد حدة التوترات في جميع انحاء العالم . ان هذه القوى تعمل على تصعيد سباق التسلح عن طريق نشر الاسلحة النووية التي وضع بعضها على حدود تشيكوسلوفاكيا نفسها . وهي باعطائها امثلة يومية على أوجه كريهة لاستخدام هذه الطاقة في الفيزياء والتكنولوجيا النووية قد تؤدى الى القضاء على كل الجهود الرامية الى تأمين التنمية عن طريق الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

ويتضح من تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن بيان مديرها العام السيد بليكس ان الوكالة تواجه حاليا مشاكل يتطلب حلها تهيئة مناخ بناء واقامة تعاون دولي واسع النطاق . واود ان اعرب عن الامل بان تستطيع القوى المحبة للسلم وقف انتشار الاتجاه الخطير السائد حاليا . واود ايضا عن اعرب عن اقتناعنا بان الوكالة الدولية للطاقة الذرية ستتمكن عن طريق انشطتها المتنوعة الكثيرة من ايجاد السبل لاستئصال التهديد النووى وبتشجيع الاستخدام المتزايد للطاقة النووية في تحقيق رفاه البشرية ، ومن ثم تكفل الا يستخدم هذا الانجاز البشرى العظيم أبدا في اغراض التدمير والابادة .

Digitized by UNOG Library

ان تشيكوسلوفاكيا على استعداد بان تشارك بهذه الروح في انشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في المستقبل ، ومن ثم يؤيد وفد بلادى مشروع القرار A/39/L.15 الذى يتضمن تقييما لنشاط الوكالة واعرابا عن التأييد لـه .

السيد شانكار (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمع وفد بلادى باهتمام الى عرض التقرير السنوى للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام ١٩٨٣ (A/39/458) المقدم من مديرها العام القدير . ونود ان نهنئه على ما بذله من جهود لتوسيع نطاق انشطة الوكالة ولتشجيع استخدام الطاقة الذرية في توليد الطاقة الكهربائية بالرغم مما يواجهه من صعوبات كثيرة ترجع الى عدم اطلاع الرأى العام في بعض البلدان على المعلومات الصحيحة بل وسوء حكمه على الامور احيانا . كما ان هذه الصعوبات قد تنشأ عن حقيقة انه في الوقت الذى يمكن فيه للوكالة ان تقوم باعمال اكثر كثيرا مما تقوم به فعلا لتشجيع استخدام الطاقة النووية في البلدان النامية ، يتوالى فرض شتى أنواع القيود . وهذه القيود تفرض على البلدان النامية ذات البرامج النووية السلمية بينما البلدان التي تستطيع تدمير العالم عدة مرات لم تقطع أدنى شوط في سبيل نزع السلاح النووى .

ان الهند لم تعترض ابدا على توفير ضمانات معقولة ، وقد تعاونت دائما مع الوكالة ووافقت على ادخال تحسينات على تدابير تنفيذ الضمانات . ولكن التنفيذ ينبغي ان يركز ، في رأينا ، على المقصد الحقيقي على النحو المبين في النظام الاساسي . وينبغي للوكالة ان تمعن النظر في هذه المسائل وألا تتأثر بآراء قلة من الدول الأعضاء . وتفتقر بعض وثائق الوكالة مثل التقرير السنوى لعام ١٩٨٣ (A/38/458) الى شيء من التوازن والواقعية شأنها في ذلك شأن تقرير تنفيذ الضمانات . وقد اعربنا عن ارائنا بوضوح في هذا الصدد في اجتماعات مجلس الادارة وفي المؤتمر العام في فيينا . واود ان اؤكد عليها هنا في الجمعية العامة . فنحن نتوقع ان يعكس تقرير تنفيذ الضمانات والتقرير السنوى في العام المقبل قدرا أكبر من التوازن والموضوعية .

Digitized by UNOG Library

واود في ختام كلمتي ان اذكر بأن هدف الوكالة الاساسي هو دفع عجلة اسهام الطاقة الذرية في تحقيق السلم والصحة والرخاء في جميع انحاء العالم وتوسيع نطاق هذا الاسهام . وقد بدأت بلدان كثيرة برامج للطاقة الذرية لتلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة في اطار خططها الانمائية الاقتصادية الشاملة . وتضطلع الوكالة بمسؤولية تقديم مساهمة ايجابية وفعالة في هذا السياق دون ان تغوص في مزالق السعي من اجل تحقيق ما يسمى بأهداف عدم الانتشار .

السيد كورهونين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : انه لمن دواعي سروري أنا ووفد بلادي أن نشيد بالمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لادائه الكفء، وأود أيضا أن أزجي الشكر للمدير العام لتقريره السنوي الشيق الزاخر بالمعلومات عن عمل الوكالة في عام ١٩٨٣ (A/39/458) .

ان المهمة الشاملة المناطة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية — والمتمثلة في توسيع نطاق اسهام الطاقة الذرية في تحقيق السلم والصحة والرخاء على أساس عالمي وتنفيذ ذلك في ظل ضمانات فعالة — تتطلب نهجا عالميا وأقصى قدر من المشاركة من جانب جميع الدول . وبانضمام جمهورية الصين الشعبية أصبحت جميع الدول ذات البرامج والأنشطة النووية الهامة أعضاء في الوكالة . ونحن نرى أنه ينبغي العمل على الحفاظ على عالمية الوكالة وعلى زيادة توسيع نطاقها .

وقد نجحت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الحفاظ على مستواها الرفيع القائم على قدرتها على تكييف برنامجها مع الاحتياجات المتغيرة للدول الاعضاء . وينطبق ذلك على الضمانات والتعاون التقني وتصريف النفايات والسلامة النووية وغير ذلك من انشطة الوكالة .

وتسنى ان يسجل تقرير الوكالة مرة اخرى ان " الامانة [ترى] من المعقول ان تخلص الى ان المواد النووية الخاضعة لضمانات الوكالة قد ظلت في نطاق الانشطة النووية السلمية ، او انها في غير هذه الحالة قد قدم عنها حساب على النحو الوافي " . (A/39/458 ، الفقرة ٣٤) ، الأمر الذي يبعث على التشجيع . بيد انه يجدر بنا ان نتذكر ان بعض الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ما زالت تضطلع بانشطة نووية خارج نظام الضمانات . ونحن نرى انه ينبغي اخضاع جميع المواد النووية في كافة الدول غير الحائزة للاسلحة النووية للضمانات التي تطبقها الوكالة .

Digitized by UNOG Library

وقد تناولت مؤتمرات واجتماعات مختلفة عقدت تحت اشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية مسائل تتعلق بتصريف النفايات المشعة والجوانب البيئية للطاقة النووية . وهذه مسألة ينبغي ايجاد حلول دولية لها . ونحن نحث الوكالة على النهوض بدورها الرئيسي في ايجاد هذه الحلول .

Digitized by UNOG Library

لقد كثفت الوكالة بدرجة كبيرة من عملها في مجال التعاون التقني . ونحن نؤيد التوسع في تلك الانشطة ،كما ننادى بتحقيق زيادة كبيرة في الهدف السنوى المحدد لذلك الغرض . لقد تبرعت حكومة فنلندا بحصتها من الهدف المحدد للعام القادم في صندوق المساعدة والتعاون التقنيين ، وهي على استعداد لمواصلة تقديم الموارد الخارجة عن الميزانية لانشطة التعاون التقني للوكالة . وفي رأينا ،ان النمو في الانشطة التقنية لا ينبغي ان يحجب الحاجة الى وضع تلك الانشطة تحت استعراض مستمر وصارم حتى تظل على فعاليتها ،واستجابتها للاحتياجات المتغيرة للبلدان النامية وحتى تعكس التطور التقني الشامل .

وللوكالة الدولية للطاقة الذرية اسهام اساسي تقوم به في التحضير لمؤتمر الامم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في مجال استخدام الطاقة النووية في الاغراض السلمية الذى سيعقد عام ١٩٨٦ وكذلك في المؤتمر نفسه ، وبصفة خاصة ، فان نتائج اعمال لجنة ضمان الامداد ستكون حاسمة في هذا الخصوص .

وبالمثل ،فان عمل الوكالة لا يمكن الاستغناء عنه لنجاح المؤتمر الاستعراضي الثالث لاطراف معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية الذى سيعقد في العام القادم . وتعتبر حكومة فنلندا هذه المعاهدة واحدة من اكثر الانجازات اهمية في مجال نزع السلاح . حيث ان التوسع في التعاون الدولي والتجارة الدولية في المجال النووى يقتضي نظاما فعالا لعدم الانتشار موثوقا به . ومن ثم ،لابد من بذل كل جهد للاسهام في توصل المؤتمر الاستعراضي الثالث الى نتيجة ايجابية . ويسرنا ان نلحظ ان الوكالة كانت على مستوى توقعاتنا واعدت اوراق معلومات اساسية من نوعية ممتازة للنظر في المؤتمر الاستعراضي .

والوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجموعها هي اداة حيوية لتعزيز الاستخدامات السلمية بصورة مأمونة للطاقة النووية ،وهي تستحق تأييدنا الكامل وكذلك مشروع القرار الوارد بالوثيقة A/39/L.15 .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب ممثل باكستان الكلمة ممارسة لحقه في الرد .

وأود ان اذكر الاعضاء ، بأنه طبقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١ ، تقتصر كلمات ممارسة حق الرد على عشر دقائق للمرة الاولى وخمس دقائق للمرة الثانية ، وينبغي ان يلقيها الممثلون من مقاعدهم .

السيد احمد (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يجد وفد باكستان مدعاة للدهشة في كون ممثل الاتحاد السوفياتي في بيانه بعد ظهر اليوم ، قد اعرب مرة اخرى عن قلقه ازاء البرنامج النووى السلمي لباكستان . وقد وردت اشارة مماثلة قبل ذلك ، في اجتماع للجنة الاولى على لسان الممثل السوفياتي ، ورد وفد بلادى على ذلك الرد المناسب. ومن المؤسف حقا ان ممثل الاتحاد السوفياتي قد اختار اثارة ذلك الموضوع مرة اخرى في جلسة عامة .

ان التزام باكستان التزاما كاملا بهدف عدم انتشار الاسلحة النووية وتعزيز التطبيق السلمي للتكنولوجيا النووية ، قد تكرر على اعلى المستويات وفي العديد من المناسبات لقد اتخذت باكستان زمام المبادرة في اقتراح اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب اسيا . وكانت باكستان في طليعة البلدان التي بذلت جهودا في مؤتمر نزع السلاح والمحافل الدولية الاخرى ، ترمي الى نزع السلاح النووى ووقف سباق التسلح النووى وحظر استخدام الاسلحة النووية ومنع نشوب حرب نووية .

وهذا لا يدع اى مجال للشك في مدى اخلاص باكستان لالتزامها . ومن ثم ، فان وفد باكستان يعجب لان ممثل الاتحاد السوفياتي قد رأى ان عليه ان يعرب عن قلقه رغم الحقائق التي سردتها توا .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥

Digitized by UNOG Library